دراسة الأثر المتوقع لتطبيق معيار IFRS 17 على القياس والإفصاح المحاسبي لشركات التأمين: دراسة ميدانية

بحث مُستَل من رسالة ماجستير في المحاسبة

إعداد

أ. ساره عبد الله عبد العظيم إبراهيم

معيدة بقسم المحاسبة

معهد النيل العالي للعلوم التجارية - المنصورة

د. داليا عادل عباس السيد

أستاذ بقسم المحاسبة

كلية التجارة – جامعة دمياط

المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والتجارية

كلية التجارة – جامعة دمياط

المجلد الخامس - العدد الأول – الجزء الثاني - يناير ٢٠٢٤

التوثيق المقترح وفقاً لنظام APA:

إبراهيم، سارة عبد الله عبد العظيم؛ **السيد**، داليا عادل عباس (٢٠٢٤). دراسة الأثر المتوقع لتطبيق معيار IFRS 17 على القياس والإفصاح المحاسبي لشركات التأمين: دراسة ميدانية. **المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والتجارية**، كلية التجارة، جامعة دمياط، ٥(١)٢، ٧٠٧-٧٤٤.

رابط المجلة: https://cfdj.journals.ekb.eg/

دراسة الأثر المتوقع لتطبيق معيار IFRS 17 على القياس والإفصاح المحاسبي لشركات التأمين: دراسة ميدانية

أ. ساره عبد الله عبد العظيم إبراهيم؛ د. داليا عادل عباس السيد

المستخلص:

هدفت الدراسة إلى تحليل متطلبات معيار التقرير المالي الدولي رقم (١٧) فيما يتعلق بالاعتراف والقياس والعرض والإفصاح المحاسبي لعقود التأمين، وتحليل الأثر المتوقع لتطبيقة على القياس والإفصاح المحاسبي لشركات التأمين، وتحديد أبرز المشكلات المحاسبية التي تواجه تلك الشركات في ضوء تطبيق معيار التقرير المالي الدولي رقم (٤) ، ولتحقيق الهدف من البحث اعتمدت الدراسة الميدانية على تصميم قائمة استبيان تم توزيعها على مزاولي مهنة المحاسبة والمراجعة بشركات التأمين، وأعضاء هيئة التدريس تخصص المحاسبة، تشمل مجموعة من الأسئلة لقياس متغيرات الدراسة وتعتمد على مقياس ليكرت الخماسي، حيث تم وضع الاستبيان خلال الفترة من ٢٠٢٣/٠٣/١٠ الى ٢٠٢٣/٠٤/٢٠ وكانت الاستجابة بواقع ٤١٦ قائمة صالحة للتحليل، وأظهرت النتائج وجود تأثير معنوي طردي لتطبيق المعيار على تطوير أساليب القياس والإفصاح المحاسبي بشركات التأمين، فمن المتوقع أن تساعد متطلبات معيار التقرير المالي الدولي رقم (١٧) على تطوير أساليب القياس والإفصاح المحاسبي المستخدمة حالياً، والقياس بشكل أدق، وتوفير المزيد من الإفصاحات الكافية عن جميع تسويات عقود التأمين.

كلمات دالة: معيار **IFRS 17**، القياس والإفصاح المحاسبي، شركات التأمين.

١. المقدمة :

يعد قطاع التأمين من أهم قطاعات الإقتصاد القومي على مستوى العالم ككل، حيث يقوم بدور هام في تنمية الإقتصاد القومي ويعتبر مصدر من مصادر الإدخار الرئيسية اللازمة لتمويل النشاط الإقتصادي وتحقيق أهداف خطط التنمية الاقتصادية وتوفير الحماية الاقتصادية المناسبة لموارد المجتمع البشرية والمادية، وله دور هام في نمو وإستقرار القطاعات الاقتصادية المختلفة مما يجعله أبرز أدوات استقرار واستمرار هذه القطاعات في ممارسة أنشطتها، نظراً لضخامة أصول ذلك القطاع من جهة وتأثيره على الناتج المحلي من جهة أخرى

حيث يتكون قطاع التأمين المصري من ٣٩ شركة تأمين، مقسمة بين ١٧ شركة تأمينات أشخاص وتكوين أموال، و٢٢ شركة تأمينات ممتلكات ومسئوليات ، وقد تشير النتائج المالية لعام ٢٠٢٢ إلى أن صافي إستثمارات شركات التأمين قد بلغت ١٥٣,٣ مليار جنية بمعدل نمو **١٧,١**٪ مقارنة بصافي إستثمارات العام الماضي البالغة ١٠٣,٩ مليار جنية، وبلغ إجمالي حقوق حملة الوثائق والتي تمثل إلتزامات شركات التأمين تجاه عملائها ١٠٣,٢ مليار جنية مقابل ٨٨,٣ مليار جنية خلال العام الماضي بمعدل نمو نسبته **١٦,٩**٪، وبلغ معدل نمو أقساط التأمين **٥٦,٢**٪ مقارنة بالعام الماضي، وبلغ معدل نمو حقوق المساهمين **١٤,٥**٪ مقارنة بالعام الماضي.

وعلى الرغم من أهمية قطاع التأمين إلا أنه واجه العديد من التحديات سواء بسبب التغير في الظروف الاقتصادية التي من أهمها تحرير سعر صرف الجنية المصري الذي نتج عنه إرتفاع قيمة المطالبات مع ثبات قيمة الأقساط ، أوبسبب تصاعد الأزمة المالية العالمية وتزايد الفضائح المالية التي أدت إلى إنهيار العديد من كبرى شركات التأمين ، مثل شركة كيوي للتأمين اليابانية (Kyoei Fire Insurance Company)، وشركة تشيودا للتأمين اليابانية (Dai-ichi Life Insurance Company)، الأمر الذي أثر بشكل كبير على عملية التقرير المالي بشركات التأمين (شحاته، ٢٠١٩، صـ ٦١).

هذا بالإضافة إلى المشكلات المحاسبية التي واجهتها شركات التأمين الخاصة بالقياس والإفصاح المحاسبى نتيجة تطبيق معيار التقرير المالي الدولي رقم (٤) وهو أول معيار أصدره مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) في مارس عام ٢٠٠٤ والمرتبط بعمليات الإعتراف والقياس والإفصاح المحاسبي لأنشطة شركات التأمين، نتيجة تطبيق سياسات محاسبية مختلفة بشأن عمليات عقود التأمين، وإفتقاد الشفافية والإفصاح المحاسبي الكافي.(العراقي، ٢٠١٥،صـ ١٢٢:٧٧).

وذلك ما دفع مجلس معايير المحاسبه الدولية (IASB) لإصدار معيار التقرير المالي الدولي رقم (١٧) في مايو ٢٠١٧، وذلك ليحل محل معيار التقرير المالي الدولي رقم (٤) بهدف التغلب على هذه المشكلات، من خلال وضع سياسات محاسبية موحدة تحكم عمليات عقود التأمين، وذلك لتحسين القياس والإفصاح المحاسبي وعرض القوائم المالية بمعلومات ذات مصداقية وشفافية. لذلك تناول المعيار تطوير طرق الإعتراف، القياس، العرض والإفصاح المحاسبي لعقود التأمين، لتحسين جودة التقارير المالية عن عقود التأمين وذلك تلبية لمتطلبات مستخدمى هذه التقارير، ومن المقرر أن يبدأ التطبيق الأولي لمعيار التقرير المالي الدولي رقم (١٧) في الاول من يناير ٢٠٢٣.

٢. مشكلة الدراسة:

بالرغم من المزايا التي قدمها معيار التقرير المالي الدولي رقم (٤) لعقود التأمين، إلا أنه ترتب على تطبيقه العديد من المشكلات التي أثرت بالسلب على التقارير المالية لشركات التأمين، وتتمثل أهم هذه المشكلات في عدم توحيد أسس القياس في شركات التأمين؛ استخدام معدلات خصم في تقدير التدفقات النقدية المستقبلية عند قياس قيمة عقود التأمين لا تكون متسقة مع أسعار السوق الحالية (Istrate, 2017)؛ ومشكلة متطلبات الحد الأدنى من الإفصاح المطلوب في شركات التأمين.

وقد أثرت تلك المشكلات بالسلب على شركات التأمين من حيث التكلفة والجهد ومن حيث وضع هذه الشركات بالسوق خاصة إذا كانت مدرجة بسوق الأوراق المالية، وأدت إلى عدم دقة التقارير المالية للشركات؛عدم قدرة الشركات بالوفاء بإلتزامتها تجاه دائنيها؛ إنخفاض الأرباح التي تحققها شركات التأمين من نشاطها الرئيسي بنسبة كبيرة، وإفتقاد الشفافية والإفصاح المحاسبي الكافي الذي أدى إلى ضعف قدرة الشركات على توفير مناخ ملائم للإستثمار(العراقي، ٢٠١٥ ،صـ ١٢٢:٧٧).

لذلك أصبح من الأهمية تحليل الآثار المترتبة على تطبيق معيار التقرير المالي الدولي رقم (١٧) والذى يحدد مبادئ موحدة للإعتراف والقياس والعرض والإفصاح المحاسبي لعقود التأمين، و بما يفيد كلا من المستثمرين وشركات التأمين، نظراً لأن فلسفة معيار التقرير المالي الدولي رقم (١٧) قائمة على تحسين شفافية المعلومات المقدمة لتعزيز فهمها وقابليتها للمقارنة وتعزيز قابلية التقارير المالية للمقارنة فيما بين الشركات، والأسواق المالية العالمية (Mignolet, 2017, P.1).

وحتى يتحقق ذلك فإن من أهم التعديلات التي أدخلها المعيار IFRS17 تحديد: أساس ثابت لقياس عقود التأمين عن طريق تحديد ثلاث مناهج موحده لقياس عقود التأمين الواقعه ضمن نطاقه؛ توحيد طريقة تقييم الأصول والالتزامات؛ تطوير وتحديث كامل للبيانات المالية وجميع الخدمات التي تقدمها شركات التأمين؛ وتوفير الإفصاحات الكافية لشركات التأمين لتجنب مشكلة الحد الأدنى من الإفصاحات (KPMG, 2017)، وتوفير معلومات حول المكونات المختلفة من الربحية الحالية والمستقبلية فيما يخص الإفصاح عن الربحية، وذلك بخلاف معيار التقرير المالي الدولي رقم (٤) الذي لم يوفر هذا (Luna, 2018, P.15)، وبناءً على ما سبق يمكن صياغة مشكلة الدراسة في صورة التساؤلات التالية:

١- ما هي أوجه القصوروالتحديات نتيجة تطبيق معيار التقرير المالي الدولي رقم (٤)؟

٢- ماهو الأثر المتوقع لتطبيق معيار التقرير المالي الدولي رقم (١٧) على أساليب القياس والإفصاح المحاسبي لشركات التأمين المصرية؟

٣. أهداف الدراسة :

تهدف الدراسة بصفة أساسية إلى:

١- تحليل أوجه قصور ومشكلات تطبيق معيار التقرير المالي الدولي رقم (٤).

٢- تحليل الأثر المتوقع لتطبيق معيار التقرير المالي الدولي رقم (١٧) على القياس والإفصاح المحاسبي لشركات التأمين المصرية.

٤. أهمية الدراسة :

تكمن أهمية الدراسة في تناول موضوع يتعلق بقطاع حيوى من القطاعات المالية والمتمثل في شركات التأمين ولما لها من أهمية في أى إقتصاد خاصة مع تزايد حدة الأزمات الاقتصادية والسياسية التي تعاني منها دول عديدة ليس فقط في مصر أو العالم العربى بل في العالم كله والذى يتزايد معها أهمية قطاع التأمين لحماية القطاعات الاقتصادية المختلفة من المخاطر خاصة في هذه الأوقات. هذا بالإضافة إلى الندرة النسبية في الموضوعات البحثية التي تتعلق بقطاع التأمين بشكل عام في جميع التخصصات ومنها تخصص المحاسبة على أهمية هذا القطاع.

كما أنه من الأهمية بمكان مساعدة مجلس معايير المحاسبة الدولية في تحليل الأثر المتوقع لتطبيق معيار التقرير المالي الدولي رقم (١٧) على القياس والإفصاح المحاسبي لشركات التأمين، وكذلك المتطلبات الواردة في المعيار والمتعلقة بشركات التأمين مع بعد تزايد حالات الإفلاس والفشل للعديد من شركات التأمين الكبرى على مستوى العالم، حتى يتسنى لمجلس معايير المحاسبة الدولية التأكد من تحقيق المعيار IFRS17 للآثار المستهدفة من إصدار المعيار وتحليل التحديات التي لا تزال تواجهها شركات التأمين في ضوء تطبيق المعيار IFRS17 لتحسينها في إصدارات تالية من المعيار.

٥. خطة الدراسة :

في ضوء مشكلة البحث وتحقيقاً لأهدافه تم تقسيم البحث للعناصر الاتية:

١/٥ الدراسات السابقة

٢/٥ فروض الدراسه

٣/٥ أوجه القصور بشركات التأمين في ضوء تطبيق معيار التقرير المالي الدولي رقم (٤)

٤/٥ الأثر المتوقع لتطبيق معيار التقرير المالي الدولي رقم (١٧) على القياس والإفصاح المحاسبي لشركات التأمين المصرية

٥/٥ الدراسة الميدانية

١/٥ الدراسات السابقة:

تم تقسيم الدراسات السابقة إلى مجموعتين كما يلى:

١/١/٥ الدراسات المرتبطة بمشكلات نتيجة تطبيق معيار التقرير المالي الدولي رقم (٤) والآثار السلبية على شركات التأمين

تناولت دراسة (العراقي، ٢٠١٥) التعرف على مدى إلتزام شركات التأمين بإعداد التقارير المالية وفقاً لمعيار التقرير المالي الدولي رقم (٤)، وتحليل مشكلات القياس والإفصاح المحاسبي لعقود التأمين التي واجهت شركات التأمين في ضوء تطبيقه، وخلصت الدراسة إلى أن تطبيق معيار التقرير المالي الدولي رقم (٤) أدى إلى ضعف مستوى القياس لعقود التأمين وحدوث العديد من المشكلات التي من أهمها: مشكلة تكوين المخصصات الفنية الكافية لمقابلة المخاطر؛ مشكلة تقييم الأصول والالتزامات؛ مشكلة مخاطر عمليات إعادة التأمين؛ ومشكلة الحد الأدنى من الإفصاح المطلوب في شركات التأمين ، مما أدى إلى عدم دقة التقارير المالية لشركات التأمين وعدم التعبير عن المركز المالي الحقيقي لشركات التأمين ونتائج أعمالها.

و سردت دراسة (تمراز، ٢٠١٩) التطور التاريخي للمحاسبة عن عقود التأمين من خلال عرض الإصدارات المحاسبية المختلفة المتعلقة بعقود التأمين تحليل أوجه القصور التي ظهرت في الممارسات الحالية لمحاسبة التأمين في ضوء تطبيق معيار التقرير المالي الدولي رقم (٤). وخلصت الدراسة إلى وجود مجموعة من الانتقادات في ضوء تطبيق معيار التقرير المالي الدولي رقم (٤) تتمثل أهمها في: السماح لشركات التأمين بإستخدام نماذج محاسبية مختلفة وفقاً لظروف وأنواع منتجات التأمين، مما أدى إلى تنوع كبير في ممارسات محاسبة عقود التأمين وصعوبة مقارنة وفهم عقود التأمين؛ عدم وجود معلومات كافية بالقوائم المالية نتج عنه إنخفاض الإستثمارات والغموض في إعداد التقارير وعدم إتخاذ قرارات مناسبة من قبل المستثمرين والمحللين؛ افتقار أهم خصائص جودة المعلومات وهي الملائمة والتمثيل الصادق وإمكانية المقارنة؛ والتنوع في قياس إلتزامات التأمين حيث تستخدم بعض الشركات معدلات خصم خالية من المخاطر، بينما تستخدم شركات أخرى معدلات تاريخية والمتمثلة في أسعار الفائدة في تاريخ بدء العقد.

وبتحليل هذه المجموعة من الدراسات يتأكد اتفاقها في أن تطبيق معيار التقارير المالي الدولي رقم (٤) نتج عنه العديد من المشكلات في المحاسبة عن عقود التأمين أهمها: عدم وجود أساس ثابت لقياس لعقود التأمين؛ عدم القياس والدقيق للمخصصات الفنية ؛ عدم توافق المعالجات المحاسبية لتقييم الأصول والالتزامات؛عدم وجود معلومات كافية بالقوائم المالية ؛ إختلاف المحاسبةعن عقود التأمين بشكل كبير بين شركات التامين في مختلف دول العالم ، التنوع في قياس إلتزامات التأمين وظهور عبئاً متزايد على المحاسبين بخصوص وجود عدم الإتساق بين المعايير الدولية والتشريعات الخاصة بكل دولة.

وقد ترتب على هذه المشكلات آثار سلبية هامة تتمثل في: الغموض في إعداد التقارير المالية وعدم دقة التقارير المالية لشركات التأمين ؛ عدم قابلية التقارير المالية لشركات التأمين للمقارنة سواء لنفس الشركة على فترات زمنية مختلفة أو ما بين الشركات في الدول المختلفة وهو الهدف الرئيس الذى تم توحيد معايير المحاسبة بهدف تحقيقه وهو القابلية للمقارنة؛ مما أثر بالسلب على جودة التقرير المالية لشركات التأمين؛ وبالتالى إنخفاض الإستثمارات وعدم إتخاذ قرارات مناسبة من قبل المستثمرين والمحللين؛ بالإضافة إلى الافتقار إلى أهم خصائص جودة المعلومات المحاسبية وهي الملائمة والتمثيل الصادق وإمكانية المقارنة.

٢/١/٥ الدراسات المرتبطة بمتطلبات معيار IFRS 17 مقارنة بمعيار IFRS4 والآثار المتوقعة من تطبيق معيار IFRS17 على القياس والإفصاح المحاسبي لشركات التأمين

وقد تناول مجموعة من الدراسات لتحليل الآثار المتوقعة نتيجة تطبيق المعيار IFRS17 والذى أصدره مجلس IASB لعلاج مشكلات تطبيق معيار IFRS4 ومن أهم هذه الدراسات ما يلى:

دراسة (شحاته، ٢٠١٩) والتي تناولت تحليل أهمية معيار IFRS 17 ومتطلبات تطبيق معيار التقرير المالي الدولي رقم (١٧) من حيث مبادئ الإعتراف، ومداخل القياس، ومنهجية وآليات العرض والإفصاح التي يجب أن تتبعها شركات التأمين بمقتضى تطبيق هذا المعيار.، وخلصت الدراسة ألى أن تطبيق معيار IFRS 17 من المتوقع أن يساهم في توحيد المعالجات المحاسبية للعقود الواقعة ضمن نطاقة من خلال وضع مبادئ موحدة للإعتراف بالأصول والالتزامات، تقديم مداخل محددة للقياس وفقاً لوضع السوق، وضع آليات فعالة للعرض والإفصاح بما يضمن تحسين جودة التقارير المالية، مما يساهم بشكل فعال في القضاء على التعقيدات والصعوبات المحاسبية التي تواجه شركات التأمين، مما ينعكس بشكل مباشر على دقة وسلامة الأداء التشغيلي للشركة وعلى مستخدمي القوائم المالية والمحللين الماليين والمستثمرين نظراً لزيادة مستوى شفافية المعلومات المقدمة لفهم وسهولة مقارنة التقارير لمختلف الشركات بمختلف الصناعات، وتعزيز درجة الموثوقية في المعلومات المحاسبية المقدمة لمستخدمي التقارير المالية ، وتوفير معلومات أكثر ملاءمة بشأن رؤية وتوجيهات الشركة نحو الالتزامات التي تتحملها حال حدوث المخاطر التأمينية.

وفي نفس الاتجاه تناولت دراسة (تمراز، ٢٠٢٠) تحليل وتقييم متطلبات معيار IFRS17 الخاصة بالاعتراف والقياس والعرض والإفصاح لعقود التأمين وتقييم دورها في تعزيز جودة المعلومات الواردة بالقوائم المالية لشركات التأمين، وتوصلت الدراسة إلى أن معيار IFRS17 أدخل تعديلات جوهرية تتعلق بمتطلبات الإعتراف والقياس المحاسبى لتناسب الطبيعة المتميزة لعدد من أنواع عقود التأمين مثل عقود إعادة التأمين المحتفظ بها وعقود الإستثمار ذات ميزة المشاركة التقديرية، ولذلك أشارت الدراسة إلى أنه من المتوقع أن يحدث معيار IFRS 17 ثورة في مجال المحاسبة عن عقود التأمين من خلال إنشاء لغة محاسبية مشتركة لجعل القوائم المالية أكثر قابلية للمقارنة على الصعيد العالمي، وكذلك تعزيز شفافية القوائم المالية وهي ليست بالمهمة السهلة على المستوى العالمي، مما يساعد في خفض مشكلة عدم تماثل المعلومات بدرجة كبيرة، كما أن كمية الإفصاحات المطلوبة من الشركة تناسب مع الطبيعة المعقدة لعقود التأمين.

وهدفت دراسة (Mignolet, 2017) تحليل الآثار المترتبة على تطبيق معيار IFRS 17 ومنها شفافية التقارير المالية وإنعكاسات ذلك على قرارات الإستثمار. و أشارت الدرسة إلى أن أهم التغييرات المترتبة عند تطبيق معيار IFRS 17 فيما يتعلق بالقياس تتمثل في إبتكار ثلاث طرق جديدة للقياس وهي: منهج النموذج العام، منهج الرسوم المتغيرة ومنهج تخصيص الأقساط، وذلك مقارنة بطريقة القياس التي يركزعليها معيار IFRS 4 والتي تتمثل في قياس الأصول بالقيمة العادلة وقياس الالتزامات بالتكلفة التاريخية، وما ترتب على ذلك من عدم ملاءمة وعدم شفافية التقارير المالية، وخلصت الدراسة إلى أن من الآثار المتوقع حدوثها عند تطبيق معيار IFRS 17 زيادة قابلية المقارنة والشفافية للتقارير المالية لشركات التأمين.

وتناولت دراسة (النجار، ٢٠١٩) تحليل مشكلات تطبيق معيار IFRS 4 ومن أهمها وجود العديد من التعقيدات المتعلقة بعملية قياس عقود التأمين نتيجة طول فترة العقد والمخاطر المتعلقة به، وإفتقار التحديث الدوري لقيمة إلتزامات التأمين، وتناولت ايضاً التأكيد على ضرورة تطبيق معيار IFRS 17 كبديل عن معيار IFRS 4 لما له من تأثير على متطلبات الاعتراف والقياس والعرض والإفصاح بالتقارير المالية لشركات التأمين بما يؤدى إلى تطوير القياس والإفصاح المحاسبي وتحسين جودة التقارير المالية لشركات التأمين المصرية وتوفير معلومات ملاءمة بالتقارير المالية والإيضاحات المتممة لها لتحسين مستوى شفافية وجودة المعلومات لهذه التقارير مما يمكن مستخدميها من تقييم أثر العقود الواقعة ضمن نطاقه على المركز المالي والأداء المالي والتدفقات النقدية للشركة .

وهدفت دراسة (Rajala,2020) إلى تحليل الأثر المتوقع لتطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ١٧ على شفافية التقارير المالية لشركات التأمين وقابليتها للمقارنة، والوقوف على مدى إدراك المتخصصين في المحاسبة وشركات التأمين لمتطلبات المعيار،آلية تطبيقه، النتائج المحتملة لتطبيقه، وأكدت الدراسة على أن المعيار IFR17 يتطلب الإفصاح عن كم كبير من المعلومات عن عقود التأمين مقارنة بالمعيار السابق، مما يجعل البيانات المالية أكثر شفافية وقابلية للمقارنة، وخلصت الدراسة إلى أنه من المتوقع أن يترتب على تطبيق معيار IFRS17 زيادة قابلية المقارنة والشفافية للتقارير المالية لشركات التأمين، وتوفير مزيد من الإفصاحات عن المعلومات الأساسية واالتفاصيل الدقيقة الخاصة بتقييم عقود التأمين.

وبتحليل الدراسات السابق عرضها يتبين اتفاق نتائج هذه الدراسات على أهمية إصدار معيار التقرير المالي الدولي رقم (١٧) لعقود التأمين لما يقدمه من متطلبات موحدة لعمليات التأمين الخاصة بفصل مكونات عقد التأمين ، التجميع، الإعتراف، والقياس، والعرض، والإفصاح عن عقود التأمين، وتوفير العديد من المنافع لشركات التأمين منها دعم كفاءة الأسواق المالية بالشكل الذي يوفر شفافية التقارير المالية، والقضاء على التعقيدات والصعوبات المحاسبية مما ينعكس بشكل مباشر على دقة وسلامة الأداء التشغيلي للشركة وعلى مستخدمي القوائم المالية والمحللين الماليين والمستثمرين، وإضافة الثقة على التقاريرالمالية نتيجة شفافية المعلومات المقدمة لفهم وسهولة مقارنة التقارير لمختلف الشركات بمختلف الصناعات.

٢/٥ فروض الدراسة :

في ضوء تحليل الدراسات السابقة وتحقيقاً لأهداف الدراسة النظرية وكذلك الدراسة الميدانية تم صياغة الفروض الآتية:

الفرض الاول: لا توجد فروق جوهرية ذات دلالة احصائية بين آراء عينة الدراسة بشأن أوجه القصور المحاسبية المتعلقة بالمعالجات المحاسبية بشركات التأمين في ضوء تطبيق معيار التقرير المالي الدولي رقم (٤).

الفرض الثاني: لا توجد فروق جوهرية ذات دلالة احصائية بين آراء عينة الدراسة بشأن أوجه القصور المحاسبية المتعلقة بالخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية بشركات التأمين في ضوء تطبيق معيار التقرير المالي الدولي رقم (٤).

الفرض الثالث: لا يوجد تأثير ذو دلالة احصائية لتطبيق معيار التقرير المالي الدولي رقم (١٧) الخاص بعقود التأمين على تطوير أساليب القياس المحاسبي بشركات التأمين.

الفرض الرابع: لا يوجد تأثير ذو دلالة احصائية لتطبيق معيار التقرير المالي الدولي رقم (١٧) الخاص بعقود التأمين على تطوير أساليب الإفصاح المحاسبي بشركات التأمين.

٣/٥ أوجه القصور بشركات التأمين في ضوء تطبيق معيار التقرير المالي الدولي رقم (٤):

تم تقسيم أوجه القصور المتعلقة بالمعيار IFRS4 إلى أوجه القصور المتعلقة بالمعالجات المحاسبية وأوجه القصور المرتبطة بالخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية كما يلي:

١/٣/٥ أوجه القصور المتعلقة بالمعالجات المحاسبية

تتمثل أوجه القصور لهذه المجموعة في: عدم توحيد المعالجات المحاسبية لعقود التأمين حيث وضع سياسات إختيارية لمعاملات التأمين، فالشركة الواحدة التي تطبق هذا المعيار يمكنها تطبيق سياسات مختلفة على فروعها المنتشرة حول العالم (تمراز، ٢٠١٩ ,Matti Rajala) 2020, Istrate, 2017،عدم وجود متطلبات محددة بشأن عمليات (التجميع/ الإعتراف/ والتعديل وإلغاء الإعتراف) بعقود التأمين بعد التأسيس،عدم وجود أساس موحد للقياس نظراً لإختلاف المعالجات المحاسبية، وذلك دفع بعض الشركات لإستخدم تقديرات حالية، وأخرى بإستخدم تقديرات تاريخية بالنسبة للتقديرات الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية(غالي والفار، ٢٠١٨، إبراهيم نبيل، ٢٠١٨ ,Istrate, 2017)، الصعوبه في قياس عقود التأمين، نظراً لطول أجل عقود التأمين بالإضافة لإحتوائها على مكونات إستثمار (غالي والفار، ٢٠١٨)، عدم قدرة الشركات بالوفاء بإلتزامتها تجاه دائنيها.

وذلك مما أدى لإفلاس العديد من شركات التأمين وخروجها من السوق، نتيجة إستخدام التكلفة التاريخية في القياس التي قد تتجاهل القيمة الزمنية للنقود عند قياس بعض أصول و إلتزامات الـتأمين، وإستخدام معدل خصم تاريخي عند تقييم الأصول والالتزامات (العراقي، ٢٠١٥)، إختلاف طريقة تقييم الأصول عن طريقة تقييم الالتزامات، نتيجة تقييم الأصول بالقيمة العادلة وتقييم الالتزامات بالتكلفة التاريخية (تمراز، ٢٠٢٠)، غياب نظام فعال لتقييم الأصول في شركات التأمين مما أدى إلى ضعف قدرة الإدارة على إتخاذ القررات المناسبة فيما يتعلق بتطوير الخدمات وتحديثها (العراقي، ٢٠١٥)، إنخفاض الشفافية والإفصاح المحاسبي في شركات التأمين، نتيجة عدم الإفصاح بشكل كامل عن معظم القضايا المحاسبية الخاصة بعقود التأمين العراقي، ٢٠١٥).

٢/٣/٥ أوجه القصور المتعلقة بالخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية

تتمثل أوجه القصور لهذه المجموعة في: صعوبة إجراء المقارنة بين القوائم المالية لشركات التأمين نتيجة عدم توحيد المعالجات المحاسبية لعقود التأمين (Matti Rajala, 2020)، القصور في العديد من خصائص جوده المعلومات المحاسبية مثل (الملائمة، التمثيل الصادق، والقابلية للفهم) نتيجة إستخدام مجموعه مختلفة من السياسات المحاسبيه لعقود التأمين (تمراز،٢٠٢٠)، الصعوبة في إعداد التقارير المالية وإنخفاض الأستثمارات، نتيجة أن المعلومات في القوائم المالية محدودة، وذلك إدى إلى إتخاذ قررات غير سليمه ومشاكل خاصة للمستثمرين والمحللين في مقارنة وفهم عقود التأمين (تمراز، ٢٠٢٠)، إنخفاض الإستثمارات في شركات التأمين نظراً للقصور في المعلومات الواردة في التقارير المالية لتلك الشركات (تمراز، ٢٠٢٠)، إنخفاض الدقة والمصدقيه للحسابات الختامية للشركات نتيجة عدم التصنيف الدقيق للمخصصات الفنية (العراقي، ٢٠١٥)، إنخفاض الدقه والمصدقية للتدفقات النقدية المستقبلية نتيجة قياس عقود التأمين بالإعتماد على إفتراضات غير محدثه (سالم، ٢٠٢٢).

٤/٥ الأثر المتوقع لتطبيق معيار التقرير المالي الدولي رقم (١٧) على القياس والإفصاح المحاسبي لشركات التأمين

سيتم تناول متطلبات معيار التقرير المالي الدولي رقم (١٧) الخاصة بفصل مكونات العقد، وتجميع عقود التأمين والإعتراف، والقياس، والعرض، والإفصاح لعقود التأمين، وأثرها المتوقع على القياس والإفصاح المحاسبي لشركات التأمين.

١/٤/٥ متطلبات معيار التقرير المالي الدولي رقم (١٧) الخاصة بفصل مكونات عقد التأمين

تطلب معيار التقرير المالي الدولي رقم (١٧) بشكل إلزامي من الشركات ضرورة القيام بتحليل العقد حتى تتمكن من تحديد ما إذا كان يحتوي على مكونات غير تأمينية يمكن تمييزها بذاتها، لفصلها ومعالجتها محاسبياً بشكل منفصل وفقاً لمتطلبات معايير أخرى أم لا، لأن عقد التأمين قد يحتوي على مكون أو أكثر يقع ضمن نطاق معيار آخر، وهي (مكونات الإستثمار، المشتقات الضمنية، تعهدات الشركة بتحويل سلع أو خدمات غير تأمينية يمكن تمييزها بذاتها إلى حامل الوثيقة) (KPMG,2017, p.19).

في حين أن معيار التقرير المالي الدولي رقم (٤) لم يكن ملزماً لشركات التأمين بفصل أي إلتزام بتقديم خدمات غير تأمينية قابلة للتميز بذاتها بعقد التأمين، حيث سمح المعيار في عدة فقرات بفصل المكون التأميني عن المكون الإيداعي (مكون الإستثمار) وسمح في فقرات أخرى بعدم الفصل، وذلك إدى إلى إن بعض الشركات ستختار عدم الفصل بين المكونين والاخرى ستقوم بالفصل مما سيصعب إمكانية تحقيق المقارنة بين القوائم المالية للشركات ونتج عن ذلك عدم تحسين جودة التقارير المالية، وعدم القدرة على توفير معلومات ملاءمة عن التدفقات النقدية المرتبطة بهذة المكونات والأداء التشغيلي للشركة، وصعوبة تحقيق القابلية للمقارنة للمعلومات المحاسبية المفصح عنها بشأن عقود التأمين، (غالي والفار،٢٠١٨،صـ ١٠٥٦ ,Istrate,2017,p.96).

تخلص الباحثة أن متطلبات معيار التقرير المالي الدولي رقم (١٧) الخاصة بفصل مكونات عقود التأمين من المتوقع أن يكون لها أثر على القياس الإفصاح المحاسبي لشركات التأمين، من خلال إلزام شركات التأمين بفصل إي مكون غير تأميني يمكن التمييز بذاته ومعالجته وفقاً لمعايير أخرى، فعند فصل المشتقات الضمنية ومعالجتها ضمن نطاق معيار التقرير المالي الدولي رقم (٩) فأن فوائد فصلها تفوق أي جهد أو تكلفة لفصلها طالما أن تلك المشتقات لا ترتبط أرتباطاً وثيقا بعقد التأمين وذلك يؤدي إلى توفير معلومات أكثر شفافية وقابلية للمقارنة فيما يخص المشتقات وتمكن من تتبع درجة المخاطر المحيطة بالتوقعات المالية بمنظور إيجابي وذلك يحسن الإفصاح عن المخاطر المحيطة بالتوقعات المالية وأثرها على الأداء المالي.

وعند فصل أي مكون إستثمار ومعالجته محاسبياً بشكل منفصل كأداة مالية ضمن نطاق معيار التقرير المالي الدولي رقم (٩) إذا استوفي شروط الفصل طبقاً للمعيار، ذلك قد يعمل على تحسين شفافية المعلومات المقدمة لتعزيز فهمها وأن استبعادها من إيردات التأمين له إيجابيات عديدة أهمها عدم تضخيم حجم إيرادات التأمين لعدم التأثير على مستخدمي القوائم المالية وتحسين قابلية مقارنة البيانات بين شركة التأمين ومختلف الشركات الأخرى ويزيد من قدرة شركات التأمين على التوقع بإيرادتها المتوقعة بالمستقبل.

وعند وجود مكون تعهد بتحويل سلع أو خدمات غير تأمينية يمكن تمييزها بذاتها فإن يطبق عليها معيار التقرير المالي الدولي رقم (١٥) وذلك لزيادة شفافية وجودة المعلومات المالية وزيادة الثقة للمعلومات المحاسبية وتحسين المقارنة مع مخاطر العقود المماثلة بالإضافة إلى العمل على إظهار هذه المكونات بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر سوف يكون له أثر على تعزيز خاصية الموثوقية للمعلومات المحاسبية المفصح عنها، وذلك سيحقق إمكانية المقارنة بين القوائم المالية للشركات وتحسين جودة التقارير المالية، والقدرة على توفير معلومات ملاءمة عن التدفقات النقدية المرتبطة بهذة المكونات والأداء التشغيلي للشركة بما يلبي إحتياجات مستخدمي التقارير المالية.

٢/٤/٥ متطلبات معيار التقرير المالي الدولي رقم (١٧) الخاصة بتجميع عقود التأمين

تطلب معيار التقرير المالي الدولي رقم (١٧) وجود متطلبات محددة إلزامية بشأن عملية تجميع العقود وهي إنه يجب على الشركات المصدرة لعقود التأمين تحديد محافظ بحيث تقوم بتجميع العقود ذات المخاطر المماثلة في محفظة محددة، حيث أن المجموعة الواحدة لا يمكن أن تتضمن إلا العقود التي صدرت خلال سنة واحدة، ومن ثم تقسم محفظة عقود التأمين على النحو التالي:

- مجموعة عقود التأمين المحملة بالخسائر عن الإعتراف الأولي في حالة تواجدها .

- مجموعة عقود التأمين التي لا يحتمل بشكل كبير أن تصبح محملة بخسائر لاحقاً.

- مجموعة عقود التأمين الأخرى المتبقية في المحفظة (IFRS17,paragraph14:24, p.12:13 ,PWC,2017, p.10)

في حين عدم وجود متطلبات محددة في ضوء تطبيق معيار التقرير المالي الدولي رقم (٤) بشأن عملية تجميع العقود مما دفع شركات التأمين لتطبيق سياسات محاسبية مختلفة بشأن عملية التجميع وفي الوقت نفسه سمح لهم بإجراء مقاصة بين الخسائر الناشئه من بعض عقود التأمين مع الارباح الناشئه من عقود تأمين أخرى، مما أدى إلى عدم الموثوقية في المعلومات المحاسبية المفصح عنها بشأن مجموعات عقود التأمين، وعدم توفير معلومات ملاءمة عن أنشطة التأمين خاصة في حالة إصدار الشركة لعدد من العقود المماثلة (شحاتة،٢٠١٩،صـ ٨٣).

تخلص الباحثة أن متطلبات معيار التقرير المالي الدولي رقم (١٧) الخاصة بتجميع عقود التأمين من المتوقع أن يكون لها أثر على القياس والإفصاح المحاسبي بشركات التأمين، حيث يعد مستوى التجميع أحد الجوانب الهامة في قياس عقود التأمين لأنه يحدد كيفية تجميع تلك العقود الفردية داخل مجموعات لأغراض القياس وإعداد التقارير المالية، وذلك يحد من الممارسات المحاسبية الخاطئة التي كانت تتبعها شركات التأمين، من خلال وضع متطلبات محددة إلزامية بشأن عملية تجميع العقود التي تؤدي إلى تعزيز خاصية الموثوقية في المعلومات المحاسبية المفصح عنها بشأن مجموعات عقود التأمين، كما يوفر معلومات ملاءمة عن إنشطة التأمين خاصة في حالة إصدار الشركة لعدد من العقود المماثلة، ويؤدى ذلك إلى عدم حجب الربحية بين عقود التأمين ويسهل التوقع بالربحية لفترات قادمة لزيادة ثقة المستثمرين فيها.

وتعد مرحلة التجميع بمثابة النقطة الفاصلة في الإدارة الاستراتيجية لمنتجات التأمين، فما تتطلبه المعيار من إدارة المحافظ وتتبع مجموعات عقود التأمين سوف يمثل أحد أبرز التحديات التشغيلية التي ستقابل شركات التأمين، لذا لابد من الإستعداد المبكر ومراجعة الأقسام وتحديث الأنظمة، لأن تأثير هذة المرحلة يمتد إلى سوق التأمين ككل وليس فقط إلى الأداء والمركز المالي، وسيكون بمقدور المستثمر تتبع الربحية للشركة وقطاع التأمين بأكمله على مدار فترات قادمة وسهولة مقارنة الأداء المالي لإتساق الاعتراف بالأرباح.

٣/٤/٥ متطلبات معيار التقرير المالي الدولي رقم (١٧) الخاصة بالأعتراف بعقود التأمين

وضع معيار التقرير المالي الدولي رقم (١٧) مبادئ موحدة للإعتراف بالعقود الواقعة ضمن نطاقة، حيث ينبغي على الشركة الإعتراف بمجموعة عقود التأمين التي تصدرها في أقرب وقت من الأوقات التالية:

- بداية فترة التغطية لمجموعة عقود التأمين.

- تاريخ إستحقاق أول دفعة من حامل الوثيقة في مجموعة عقود التأمين، كما سمح المعيار في حالة عدم وجود تاريخ إستحقاق تعاقدي فإن الدفعة الأولى من حامل الوثيقة تعتبر مستحقة فور إستلامها.

- عندما تشير الوقائع إلى وجود عقد محمل بخسارة، أو محفظة عقود التأمين محملة بخسارة (شحاتة،٢٠١٩، صـ٨٣,PWC,2017, p.12)

في حين أن معيار التقرير المالي الدولي رقم (٤) لم يحدد أساساً واضحا لتوقيت الأعتراف بعقود التأمين بالقوائم المالية، وتمثل ذلك في ترك المجال أمام الشركات لإستخدام المعيار الدولي IAS 8 "السياسات المحاسبية والأخطاء" عند وضع سياسة محاسبية تتعلق بالعقود التي تدخل ضمن نطاقه، أي سمح للشركات إستخدام سياسات مختلفة عند الإعتراف بعقود التأمين(النجار،٢٠١٩،صـ ٣٣٦).

تخلص الباحثة أن متطلبات معيار التقرير المالي الدولي رقم (١٧) الخاصة بالإعتراف بعقود التأمين من المتوقع أن يكون لها أثر على القياس والإفصاح المحاسبي لشركات التأمين، من خلال أنه وضع مبادئ موحدة للإعتراف بعقود التأمين، لأن التاريخ الذي تعترف فيه شركة التأمين بمجموعة عقود التأمين له أهمية خاصة لأنه يدخل في تحديد هامش الخدمة التعاقدية، ومعدل الخصم عند الإعتراف الأولي.

٤/٤/٥ متطلبات معيار التقرير المالي الدولي رقم (١٧) الخاصة بالقياس لعقود التأمين

١/٤/٤/٥ الطريقة المستخدمة بالقياس.

تطلب معيار التقرير المالي الدولي رقم (١٧) وجود أساس ثابت لقياس عقود التأمين عن طريق تحديد ثلاث مناهج موحده لقياس عقود التأمين الواقعة ضمن نطاقة وهما:

١- منهج النموذج العام ويتكون من أربعة عناصر مهمة:

- تقديرات التدفقات النقدية المستقبلية

- معدلات الخصم

- هامش الخدمة التعاقدية

- تعديل المخاطر

٢- منهج الرسوم المتغيرة: هو نموذج قياس يناسب طبيعة العقود التي تحتوي ميزات المشاركة المباشرة

٣- منهج تخصيص الأقساط: هو نموذج اختياري وليس إلزامي طالما ت وافرت شروط معينة والغرض منه تبسيط متطلبات القياس العامه لمعيار التقرير المالي الدولي رقم (١٧) (إبراهيم، نبيل، ٢٠١٨، صـــ١٢٦).

في حين عدم وجود أساس موحد للقياس في ضوء تطبيق معيار التقرير المالي الدولي رقم (٤) نظراً لإختلاف المعالجات المحاسبية وذلك أدى إلى تنوع طرق القياس بين الشركات، ووجود العديد من التحديات في قياس عقود التأمين بسبب طول أجل عقود التأمين (إبراهيم، نبيل، ٢٠١٨، صـــ١٢٦).

تخلص الباحثة أن متطلبات معيار التقرير المالي الدولي رقم (١٧) الخاصة بالقياس سيكون لها أثر كبير عند تطبيقه على قياس عقود التأمين من خلال تطوير أساليب القياس المستخدمة حالياً، مما تطلبه المعيار من وضع ثلاث مناهج موحدة لقياس عقود التأمين، وذلك للقضاء على عدم وجود أساس موحد للقياس واختلاف المعالجات المحاسبية التي أدت إلى تنوع طرق القياس بين الشركات.

٢/٤/٤/٥ تقديرات التدفقات النقدية المستقبلية.

تطلب معيار التقرير المالي الدولي رقم (١٧) من شركات التأمين أن تضيف إلى قياس مجموعة عقود التأمين جميع التدفقات النقدية المستقبلية ضمن حدود كل عقد في المجموعة، ويجب أن يتحقق في تقديرات التدفقات النقدية المستقبلية مجموعة من الخصائص وهي:

أ) أن تتضمن جميع التقديرات والمعلومات المناسبة بشكل غير متحيز لكي تكون متاحة دون تكلفة أو جهد.

ب) أن تعكس وجهة نظر المنشأة بشرط أن تكون التقديرات الخاصة بأي متغيرات سوقية ذات صلة متسقة مع أسعار السوق لتلك المتغيرات .

جـ) أن تكون حالية لذلك يجب أن تظهر التقديرات أثر الظروف القائمة في تاريخ القياس، بما في ذلك الافتراضات المتعلقة بالمستقبل في ذلك التاريخ .

د) أن تكون واضحة وصريحة وتقع ضمن حدود العقد (widing& jansson,2018, p.7:8)

في حين أن معيار التقرير المالي الدولي رقم (٤) سمح بالنسبة للتقديرات الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية لبعض الشركات أن تستخدم تقديرات حالية، وأخرى تستخدم تقديرات تاريخية، حيث كان يطلب من الشركات وضع تقديرات عند الاعتراف الأولي والاستمرار في إستخدام نفس التقديرات طوال مدة العقد دون تحديثها بأية معلومات أصبحت متاحة بأي وقت خلال مدة العقد، وذلك أدى الى صعوبة تقدير رقم التعويضات المستحقة عن الحوادث مقدماً وينتج عن ذلك عدم دقة الحسابات الختامية للشركات وعدم توفير معلومات محاسبية تعبر بصدق عن المخاطر المرتبطة بعقود التأمين، ولا يوجد طريقة لتقييم الالتزامات لعقود التأمين (غالي والفار،٢٠١٨،صـ ١٠٥٩،إبراهيم نبيل، ٢٠١٨،صـ ١٢٦،Istrate,2017,p. 98).

تخلص الباحثة أن متطلبات معيار التقرير المالي الدولي رقم (١٧) الخاصة بالتقديرات الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية سيكون لها تأثير كبير عند تطبيقة على قياس عقود التأمين، من خلال توفير معلومات تعكس بشكل أفضل مبالغ وتوقيت وعدم تأكد التدفقات النقدية المتولدة من هذة الالتزامات، وأن الخصائص الواجب توافرها في تقديرات التدفقات النقدية المستقبلية سوف تؤثر أيضاً على تحسين الإفصاح المحاسبي للشركات من خلال تحقيق مجموعة من المزايا واهمها التعبير بشفافية عن الظروف الاقتصادية لمستخدمي التقارير المالية، نتيجة لإستخدام تقديرات غير متحيزة (محايدة)، وإعطاء معلومات أكثر فائدة لمستخدمي التقارير المالية عن الالتزامات، والحقوق التعاقدية للشركات ومساعدتهم على فهم تقديرات التدفقات النقدية المستقبلية،

وذلك نتيجة لإستخدام تقديرات حالية ومتسقة مع تغييرات السوق وذلك سيؤدي إلى توفير معلومات اكثر صلة بالالتزامات والحقوق التعاقدية للشركة، ، وتوفير معلومات مناسبة عن إلتزامات الشركة لحاملي وثائق التأمين، نتيجة إستخدام تقديرات صريحة عند تقدير التدفقات النقدية المستقبلية.

٣/٤/٤/٥ معدلات الخصم المستخدمة بالقياس.

تطلب معيار التقرير المالي الدولي رقم (١٧) انه يجب على المنشأة تعديل التقديرات الخاصة بالتدفقات النقدية المستقبلية لإظهار أثر القيمة الزمنية للنقود والمخاطر المالية المرتبطة بتلك التدفقات النقدية مثل مخاطر السيولة ومخاطر العملة، وذلك من خلال إستخدام معدلات خصم ويجب أن تكون معدلات الخصم المطبقة على تقديرات التدفقات النقدية المستقبلية مستوفية ما يلي:

أ) أن تعكس القيمة الزمنية للنقود وخصائص التدفقات النقدية وخصائص السيولة الخاصة بعقود التأمين.

ب) أن تكون متسقة مع أسعار السوق الحالية للأدوات المالية ذات التدفقات النقدية التي تتفق خصائصها مع خصائص عقود التأمين، من حيث التوقيت والعملة والسيولة.

جـ) أن تستبعد أثر العوامل التي تؤثر على الأسعار السوقية الحالية، والتي لا تؤثر على التدفقات النقدية المستقبلية لعقود التأمين (IFRS17, paragraph36, p.16)

في حين أن معيار التقرير المالي الدولي رقم (٤) سمح للشركات عند قياس قيمة عقود التأمين إستخدام معدلات خصم في تقدير التدفقات النقدية المستقبلية أن تكون هذة المعدلات تاريخية، حتى عندما تقوم بخصم التدفقات النقدية المستقبلية يكون بأستخدام معدلات الخصم تستند إلى العائد المتوقع على الأصول التي تغطى إلتزامات عقود التأمين و شركات أخرى تستخدم معدلات خصم تحددها السلطات التنظيمية و شركات تستخدم معدلات خالية من المخاطر و شركات لا تستخدم معدلات خصم نهائياً (غالي والفار،٢٠١٨،صـ ١٠٥٩) .

تخلص الباحثة أن متطلبات معيار التقرير المالي الدولي رقم (١٧) الخاصة بإستخدام معدلات خصم عند تعديل التقديرات الخاصة بالتدفقات النقدية المستقبلية سيكون لها تأثير على طريقة القياس وخاصة أنها تتميز بأنها تعكس القيمة الزمنية للنقود وتكون متسقة مع أسعار السوق الحالية، وسينعكس ذلك على الإفصاح أيضاً لإن إستخدام هذة المعدلات يوفر معلومات محاسبية ملائمة وتعبر بصدق عن المخاطر المرتبطة بعقود التأمين وعن الوضع الجاري للشركة لإنها تكون مبنية على ظروف السوق الحالية وليست تقديرات تاريخية.

٤/٤/٤/٥ طريقة تقييم الأصول والالتزامات.

يتطلب معيار التقرير المالي الدولي رقم (١٧) توحيد تقييم الأصول والالتزامات على أساس القيمة العادلة، ويتطلب تطوير وتحديث كامل للبيانات المالية وجميع الخدمات بشركات التأمين، وإستخدام التقديرات الحالية والمعلومات المحدثة حول التدفقات النقدية الناشئة عن عقود التأمين، وتوفير مزيد من المعلومات المتعلقة بمصادر الربح أو الخسارة فيما يتعلق بما تفعلة الشركات، ومعلومات متعلقة بطبيعة المخاطر الناشئة عن عقود التأمين (Mignolet,2017,p.6)، و سيتطلب من الشركة الاعتراف بالأرباح المكتسبة من عقود التأمين

فقط عند تسليمها فبالتالي تحقق الشركة ربحا فقط عندما يسلم البضائع وليس قبل ذلك، (Dahiyat, 2021, p.2).

في حين أنه نتج عن تطبيق معيار التقرير المالي الدولي رقم (٤) الإختلاف في معالجة الأصول عن معالجة الالتزامات حيث يتم تقييم الأصول بالقيمة العادلة، بينما يتم تقييم الالتزامات بالقيمة التاريخية، وذلك أدى لظهور مشكلة تقييم الأصول والالتزامات في شركات التأمين، حيث تمثلت مشكلة تقييم الأصول في غياب نظام فعال لتقويم تلك الأصول في المنشأت مما أدى إلى ضعف قدرة الإدارة على إتخاذ القررات المناسبة فيما يتعلق بتطوير الخدمات وتحديثها، وتمثلت مشكلة تقييم الالتزامات في شركات التأمين في عدم قدرة الشركات بالوفاء بإلتزامتها تجاه دائنيها مما يعني إفلاسها وخروجها من السوق، مما أدى لوجود مشكلة عند تكوين المخصصات الفنية الكافية لمقابلة المخاطر في نشاط التأمين، وذلك لصعوبة تقدير رقم التعويضات المستحقه عن الحوادث مقدماً، وينتج عنه عدم دقة الحسابات الختاميه للشركات (العراقي،٢٠١٥،صـ ١٣٢:٥٧).

تخلص الباحثة أن متطلبات معيار التقرير المالي الدولي رقم (١٧) الخاصة بتقييم أصول وإلتزامات عقود التأمين سيكون لها تأثيرً على القياس الإفصاح المحاسبي لشركات التأمين، لأنه عمل على توحيد طريقة التقييم بين الأصول والالتزامات من خلال تقيمهما بالقيمة العادلة للقضاء على مشكلة عدم التطابق في تقييم الأصول والالتزامات، وتطلب تطوير الخدمات وتحديثها وإستخدام التقديرات الحالية والمعلومات المحدثة، و ذلك يسهم في تحسين الإفصاح عن تسويات أصول و إلتزامات عقود التأمين وتوفير معلومات محاسبية أكثر ملائمة لمقابلة احتياجات المستثمرين والمحللين الماليين لتقييم نتائج خدمات التأمين.

٥/٤/٥ متطلبات معيار التقرير المالي الدولي رقم (١٧) الخاصة بتعديل وإلغاء الأعتراف لعقود التأمين

تطلب معيار التقرير المالي الدولي رقم (١٧) متطلبات معينة لإجراء عمليات التعديل وإلغاء الإعتراف بعقود التأمين، بأن العقد الذي يصنف كعقد تأمين يظل كما هو عقد تأمين حيث لا ينبغي على الشركة إلغاء الاعتراف به إلا في حالتين:

أ - حالة إنتهاء العقد سواء بالسداد أو الإلغاء أو انقضاء مدته.

ب- حالة قيام الشركة بإجراء تعديلات على شروط وأحكام العقد من شأنها أن تؤدي إلى تغير جوهري في المعالجة المحاسبية للعقد، الأمر الذي يؤدي إلى إلغاء الاعتراف بهذا العقد، والاعتراف به بعد التعديل كعقد جديد، إذا تم استيفاء بعض الشروط التي يتطلبها معيار التقرير المالي الدولي رقم ١٧ والتي تتمثل في (بداية العقد، و إذا كان العقد الأصلي يستوفي متطلبات اعتباره عقد تأمين يحتوي ميزة مشاركة مباشرة إلا أن العقد المعدل لم يعد يستوفي هذه المتطلبات أو العكس، و إذا كان العقد الأصلي يطبق عليه منهج تخصيص الأقساط، بينما العقد المعدل لم يعد مؤهل لتطبيق هذا المنهج عليه نتيجة لأن التعديلات أصبحت أكثر تعقيداً (KPMG,2017, p.84:86)

في حين عدم وجود أساس ثابت في ضوء تطبيق معيار التقرير المالي الدولي رقم (٤) لشركات التأمين التي تقوم بتعديل وإلغاء الإعتراف بعقود التأمين بعد التأسيس، لإن معيار التقرير المالي الدولي رقم ٤ لم يتناول أي متطلبات بشأن تعديل وإلغاء الإعتراف بعقود التأمين (النجار،٢٠١٩ ،صـ ٣٤٦).

تخلص الباحثة أن متطلبات معيار التقرير المالي الدولي رقم (١٧) الخاصة بالتعديل وإلغاء الإعتراف بعقود التأمين سيكون لها أثر على القياس الإفصاح المحاسبي لشركات التأمين، لأنه سيوفر أساس ثابت لشركات التأمين التي تقوم بتعديل وإلغاء الإعتراف بعقود التأمين بعد التأسيس من خلال وضعه لمتطلبات معينة لإجراء عمليات التعديل والإلغاء.

٦/٤/٥ متطلبات معيار التقرير المالي الدولي رقم (١٧) الخاصة بالعرض بالقوائم المالية لعقود التأمين

قدم معيار التقرير المالي الدولي رقم (١٧) لعقود التأمين ضوابط فعالة للعرض بقائمتي المركز المالي والأداء المالي يمكن تناولها على النحو التالي:

- اولاً العرض في قائمة المركز المالي:

يتطلب المعيار أن تعرض الشركة في قائمة المركز المالي بشكل منفصل إجمالي كل من أصول وإلتزامات عقود التأمين المصدرة وعقود إعادة التأمين المحتفظ بها وذلك لاختلاف طبيعتها عن العقود المصدرة. (شحاتة،٢٠١٩، صـ٨٧).

- ثانياً العرض في قائمة الأداء المالي:

ينص معيار التقرير المالي الدولي رقم ١٧ بالفقرة ٨٣ على أنه ينبغي على الشركة عرض إيرادات التأمين (إيرادات التأمين ومصروفات خدمات التأمين)، مع مراعاة عرض الدخل أو المصروفات عن عقود إعادة التأمين المحتفظ بها بشكل منفصل عن دخل أو مصروفات عقود التأمين المصدرة، وذلك لغرض تحقيق الاتساق مع متطلبات معيار المحاسبة الدولى IAS1 لعرض تكاليف التمويل بشكل منفصل وتحديدا بالفقرة ٨٢ والتي تنص على عرض بنود منفصلة ضمن الأرباح أو الخسائر ومن بينها تكاليف التمويل، وبناء عليه فإنه ينبغي على الشركة أن تعرض دخل أو مصروفات تمويل التأمين بشكل منفصل عن نتيجة خدمات التأمين (النجار،٢٠١٩، صـ٣٤٧، إبراهيم نبيل،٢٠١٨، صـ١٢٧).

في حين أن معيار التقرير المالي الدولي رقم (٤) لم يقديم ضوابط فعالة موحده للعرض ولم ينص على عرض كل من مجموع أصول عقود التأمين المصدرة، ومجموع إلتزامات عقود التأمين المصدرة، ومجموع أصول عقود إعادة التأمين المتحفظ عليها، ومجموع إلتزامات عقود التأمين المتحفظ عليها بشكل منفصل وذلك سمح للشركات بإجراء مقاصة بين الأصول والالتزامات، وأدى ذلك إلى وجود عدد من التعقيدات وعدم القدرة على التوقع بالربحية وعدم الحصول على معلومات موحدة حول الإيردات. (إبراهيم نبيل،٢٠١٨،صـ ١٢٧).

تخلص الباحثة أن متطلبات معيار التقرير المالي الدولي رقم (١٧) الخاصة بعرض القوائم المالية لعقود التأمين ستحدث تغييراً في طريقة العرض و سوف تأثر على الإفصاح المحاسبي لشركات التأمين، لأن الهدف من العرض بشكل منفصل في قائمة المركز المالي هو

تعزيز شفافية وتحسين جودة المعلومات الواردة بالتقارير المالية، ويعمل على إزالة الكثير من التعقيدات، وبالتالي توفير معلومات محاسبية قابلة لمقارنة أصول وإلتزامات عقود التأمين في القوائم المالية وهذا من شأنه تحسين جودة التقارير المالية، ونتيجة لعرض إيرادات عقود التأمين بشكل يتوافق مع متطلبات معيار (IFRS 15) من حيث استبعاد مكونات الإستثمار من الإيرادات والإعتراف بإيرادات التأمين عن كل فترة وفقاً لوفائها بإلتزامات الأداء بعقود التأمين، ذلك سوف يؤدي إلى توفير معلومات موحدة عن إيرادات شركات التأمين ويحسن الإفصاح عنها، مما يسهل مقارنة معلومات إيرادات التأمين الواردة بالتقارير المالية للشركات التي تعمل في نفس مجال التأمين أو للشركات التي تعمل في مجالات مختلفة أخرى، وتوفير معلومات محاسبية ملاءمة لمستخدمي القوائم المالية حول طبيعة العوامل المؤثرة في تحقق إيرادات التأمين.

٧/٤/٥ متطلبات معيار التقرير المالي الدولي رقم (١٧) الخاصة بالإفصاح

تطلب معيار التقرير المالي الدولي رقم (١٧) الإفصاح عن العديد من المعلومات، حيث تهدف متطلبات الإفصاح لمعيار التقرير المالي الدولي رقم (١٧) إلى قيام المنشأة بالإفصاح عن المعلومات في الإيضاحات المتممة للقوائم المالية، وذلك بجانب المعلومات المقدمة في قائمة المركز المالي وقائمة الأداء المالي وقائمة التدفقات النقدية لمستخدمي القوائم المالية لتقييم أثر العقود الواقعة ضمن نطاق المعيار الدولي للتقرير المالي رقم ١٧ على المركز المالي للمنشأة وأدائها المالي وتدفقاتها النقدية(غالي والفار،٢٠١٨، صـ١٠٦٥)، وتحقيقا لهذا الهدف يجب على المنشأة الإفصاح عن المعلومات النوعية والكمية المتعلقة بما يلي:

أولاً: المبالغ المثبتة في قوائمها المالية والمعترف بها بشأن العقود الواقعة ضمن نطاق المعيار الدولي للتقرير المالي (١٧)، ومن أجل الالتزام بهذا المتطلب يجب على المنشأة الإفصاح عن ما يلي:

١-صافي الالتزامات أو الأصول لعقود التأمين

٢- أثر عقود التأمين المعترف بها خلال الفترة

٣- تحليل الإيرادات

٤- تفسير للتوقيت الذي تتوقع فيه الشركة أن تعترف بهامش الخدمة التعاقدية.

ثانيا: التغيرات في الأحكام المهنية المرتبطة بالمعالجات المحاسبية لعقود التأمين.

ثالثاً: المخاطر الناشئة عن عقود التأمين.

في حين عدم وجود الإفصاح المحاسبي الكافي في ضوء تطبيق معيار التقرير المالي الدولي رقم (٤) وذلك أدى إلى مشكلة متطلبات الحد الادنى من الإفصاح المطلوب في شركات التأمين والتي أدت إلى إفتقاد الشفافيه والإفصاح المحاسبي الكافي الذي إدى إلى ضعف قدرة الشركات على توفير مناخ ملائم للأستثمار نتيجة لعدم الافصاح الكافي في ضوء هذا المعيار (العراقي،٢٠١٥،صـ ١٣٢:٥٧)، غير أن الشركات التي لديها مشكلة الحد الأدنى من الإفصاح

المطلوب قد يصعب رفع قدرتها التنافسية والحصول على الموارد المالية وإهتمام المستثمرين والاطراف الاخرى ذات المصلحة، بالاضافة إلى أن سوق التأمين في أمس الحاجة الان من أي وقت مضى إلى كفاية أو ملاءمة الإفصاح والشفافية لمعالجة أوجه قصور النظم الحالية لنشر المعلومات، ولزيادة الثقة بالمعلومات المتعلقة بالانشطة بها وللتأكد من صحة عملية المعالجات، ولزيادة رفع كفاءة هذة الشركات، وجذب الأستثمار.

تخلص الباحثة أن متطلبات معيار التقرير المالي الدولي رقم (١٧) الخاصة بالإفصاح عن عقود التأمين ستحدث تغييراً كبيرا على الإفصاح المحاسبي لشركات التأمين الحالي في ضوء معيار التقرير المالي الدولي رقم (٤)، من خلال وضع متطلبات للإفصاح كافية عن كل تسويات عقود التأمين تهدف إلى توفير الشركة معلومات في الإيضاحات المتممة للقوائم المالية تكمل شفافية وجودة ما عرضته من معلومات في صلب تلك القوائم، مما يمنح مستخدمي تلك القوائم اساساً يمكنهم من تقييم أثر العقود على المركز المالي والأداء المالي والتدفقات النقدية للشركة، لذلك سيتعين على الشركة الإفصاح عن معلومات كمية ونوعية تعكس ظروفها بشكل أكثر وضوحاً وتفصيلاً، وذلك سوف يساهم في توفير معلومات محاسبية أكثر ملاءمة لمقابلة احتياجات المستثمرين والمحللين الماليين لتقييم نتائج خدمات التأمين، ويعزز إمكانية توفير معلومات محاسبية يمكن الإعتماد عليها في تحديد مبالغ خدمات التأمين، والإفصاح في قائمة المركز المالي عن الأثر الناتج من الإعتراف الأولى لعقود التأمين بشكل منفصل، يوفر معلومات محاسبية عن ربحية العقود الجديدة الصادرة خلال هذة الفترة.

كما أن الإفصاح المنظم عن تحليل إيرادات التأمين المعترف بها عن الفترة، سيوفر معلومات محاسبية ملاءمة لمستخدمي القوائم المالية حول طبيعة العوامل المؤثرة في تحقق إيرادات التأمين، والإفصاح عن التوقيت الذي تتوقع فيه أن تعترف بهامش الخدمة التعاقدية المتبقي في نهاية الفترة المشمولة بالتقرير في الإرباح والخسائر، سوف يساهم في توفير معلومات محاسبية ذات قيمة تنبؤية لمقابلة احتياجات المستثمرين والمحللين الماليين تساعدهم على تقييم الربحية المستقبلية وأداء الإدارة، مما يعزز في النهاية درجة القابلية للمقارنة في المعلومات المحاسبية، والإفصاح عن طبيعة ومدى المخاطر الناشئة عن العقود الواقعة ضمن نطاقه، سوف يساهم في توفير معلومات محاسبية يمكن الإعتماد عليها في تقييم طبيعة ومدى عدم تأكد التدفقات النقدية المستقبلية، وبالتالي تعزيز درجة ملاءمة المعلومات المحاسبية، لذلك تطبيق معيار التقرير المالي الدولي رقم (١٧) سيكون له أثر على الإفصاح المحاسبي لشركات التأمين.

٥/٥ الدراسة الميدانية

١/٥/٥ مجتمع وعينة الدراسة:

يمكن تعريف المجتمع بأنه مجموعة من المفردات أو العناصر التي يتوافر فيها خصائص ظاهرة معينة، ونظراً لصعوبة تجميع البيانات من جميع أفراد المجتمع يمكن اختيار عينة ممثلة له (Saunders, et al., 2009). ويتمثل مجتمع هذه الدراسة في كافة مفردات العينة الذين يمتلكون الخبرة المحاسبية والمهنية الكافية للاجابة عن عبارات قائمة الاستقصاء وعددهم كبير

على مستوى الجمهورية فضلاً عن انتشارهم الجغرافي على مستوى الجمهورية. كما تعبر وحدة المعاينة عبارة عن عنصر واحد من أعضاء العينة، كما أن العنصر عبارة عن فرد من أفراد المجتمع (Adams, et al., 2007). وبالتالي في هذه الدراسة تتمثل وحدة المعاينة في كل فرد من أفراد العينة من مزاولي مهنة المحاسبة بشركات التأمين.

ونظراً لعدم توافر إطار محدد لمفردات مجتمع البحث الذين يعملون بشركات التأمين في البيئة المصرية وانتشار مفرداته وزيادة حجم المجتمع عن ١٠٠٠٠٠ مفردة، ومن ثم يصبح الحد الأدنى لعينة الدراسة ٣٨٤ مفردة، وقد قامت الباحثة بالاعتماد على استخدام الاستقصاء عبر الانترنت واتاحته لكافة العاملين بشركات التأمين في البيئة المصرية في مهنة المحاسبة باستخدام Google Form وذلك بما يطابق الشروط المطبقة لدراسة (Saunders, et al., 2009). حيث أنه لتطبيق الاستقصاء عبر الإنترنت لابد أن تكون مفردات مجتمع البحث قادرة على التعامل مع الإنترنت، ويجب أن تكون الاسئلة الخاصة بالاستقصاء مغلقة وقصيرة قدر الإمكان، كما أنه من الأفضل نشر الاستقصاء عبر الإنترنت من أسبوعين إلى ستة أسابيع، حيث تم وضع الاستبيان من ٢٠٢٣/٠٣/١٠ الى ٢٠٢٣/٠٤/٢٠ وكانت الاستجابة بواقع ٤١٦ قائمة صالحة للتحليل.

واعتمدت الباحثة في تجميع بيانات الدراسة الميدانية من مصادرها الأولية على قائمة استقصاء تم إعدادها لغرض هذا البحث وتوزيعها عبر الانترنت على مزاولي مهنة المحاسبة والمراجعة بشركات التأمين على أن تتم الاجابة خلال فترة زمنية معينة (أربعة أسابيع) بالشروط المطلوبة في عينة الدراسة، بالاعتماد على عينة عشوائية منتظمة (كل خمسة تمت مقابلة فرد واحد)، بحيث تشمل مجموعة من الأسئلة لقياس متغيرات الدراسة وتعتمد على مقياس ليكرت الخماسي.

٢/٥/٥ التحليل الوصفي للبيانات

يساعد التحليل الوصفي لبيانات الدراسة في بيان الأهمية النسبية لمتغيرات وأبعاد الدراسة كذلك الى عبارات كل متغير، وذلك في ضوء مجموعة من أساليب التحليل الوصفي كما يلي:

١/٢/٥/٥ التحليل الوصفي لمتغيرات وأبعاد الدراسة:

تتمثل متغيرات الدراسة في متغيربين رئيسيين تتمثل في: أوجه القصور الحالية المتعلقة بكلٍ من المعالجات المحاسبية والخصائص النوعية، و تطور أساليب القياس والافصاح المحاسبي الناتج من تطبيق معيار التقرير المالي الدولي رقم (١٧) الخاص بعقود التأمين، وتحتوي بعض هذه المتغيرات على مجموعة من الأبعاد الفرعية، وقد أسفرت نتائج التحليل الوصفي لهذه المتغيرات والأبعاد عما يلي:

جدول رقم (١): التحليل الوصفي لمتغيرات وأبعاد الدراسة (ن=٤١٦)

الأبعاد	التحليل الاحصائي		الترتيب وفقاً للوسط الحسابي
	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	
أوجه القصور المتعلقة بالمعالجات المحاسبية	4.12	0.66	1
أوجه القصور المتعلقة بالخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية	3.94	0.71	3
اجمالي المتغير الأول: أوجه القصور الحالية	3.89	0.62	--
تطوير أساليب القياس المحاسبي	4.04	0.58	1
تطوير أساليب الافصاح المحاسبي	3.89	0.64	2
اجمالي المتغير الثاني: تطور أساليب القياس والافصاح المحاسبي	3.97	0.57	--

ويتضح لدى الباحثة من الجدول السابق مجموعة من الملاحظات التي يمكن بيانها فيما يلي:

- ارتفاع الوسط الحسابي العام للمتغير الأول الخاص بأوجه القصور الحالية المتعلقة بكلٍ من المعالجات المحاسبية والخصائص النوعية حيث يبلغ ٣,٨٩ مما يشير الى وجود ادارك عام لعينة الدراسة فيما يتعلق بالمتغير الأول وأبعاده الفرعية وهو ما يمكن ايضاحه فيما يلي:

- جاء البعد الفرعي الأول الخاص باوجه القصور المتعلقة بالمعالجات المحاسبية في المرتبة الأولى حيث بلغ الوسط الحسابي ٤,١٢ مما يشير الى أهمية النظر الى اوجه القصور المتعلقة بالمعالجات المحاسبية لدى أفراد العينة، بينما جاء في المرتبة الثانية البعد الفرعي الثاني الخاص بأوجه القصور في الخصائص النوعية حيث بلغ الوسط الحسابي ٣,٩٤ مما يدل على أهمية النظر الى أوجه القصور في الخصائص النوعية.

- ارتفاع الوسط الحسابي العام للمتغير الثاني الخاص بتطور أساليب القياس والافصاح المحاسبي حيث يبلغ ٣,٩٧ مما يشير الى وجود ادارك عام لعينة الدراسة فيما يتعلق بالمتغير الثالث وأبعاده الفرعية وهو ما يمكن ايضاحه فيما يلي:

- جاء البعد الفرعي الأول الخاص بتطور أساليب القياس المحاسبي في المرتبة الأولى حيث بلغ الوسط الحسابي ٤,٠٤ مما يشير الى أهمية تطور أساليب القياس المحاسبي كداعم رئيسي، بينما

جاء في المرتبة الثانية البعد الفرعي الثاني الخاص بتطور أساليب الافصاح المحاسبي حيث بلغ الوسط الحسابي ٣,٨٩ مما يدل على أهمية تطور أساليب الافصاح المحاسبي.

٢/٢/٥/٥ التحليل الاستنتاجي لمتغيرات الدراسة:

تقوم الباحثة في هذا الجزء بالتحليل المعتمد على نمذجة المعادلة الهيكلية. ويتم هذا التحليل من خلال ثلاثة مراحل أساسية، حيث تتمثل المرحلة الأولى في القيام بالتحليل العاملي الاستكشافي، بينما تتمثل المرحلة الثانية في التحليل العاملي التوكيدي، وذلك من أجل تحليل صلاحية متغيرات الدراسة وثباتها قبل القيام باختبار فروض الدراسة، بينما تتمثل المرحلة الثالثة في اختبار فروض الدراسة، وذلك على النحو التالي:

١/٢/٢/٥/٥ التحليل العاملي الاستكشافي:

يستخدم التحليل العاملي الاستكشافي ويتم تطبيق نهجه الاحصائي على نطاق واسع في العديد من التخصصات مثل أنظمة المعلومات والعلوم الاجتماعية والعلوم التربوية والنفسية، ويهدف الى اختزال عدد العوامل، وتقييم خطي متعدد العوامل التي يوجد بينها ارتباط، وتقييم وفحص النماذج الأحادية، وتقييم الصدق البنائي في قائمة الاستقصاء، وكذلك دراسة علاقة العوامل أو فحص نموذج الدراسة، بالاضافة الى تطوير المفاهيم النظرية، واثبات النظرية المقترحة (Taherdoost, et al., 2014). وبالتالي، يتم استخدام التحليل العاملي الاستكشافي لتقليل عدد العوامل التي تبني النموذج ولتجميع العوامل التي لها نفس الخصائص معاً من أجل تحديد العوامل التي لها أكبر الأثر وتبقى في النموذج، وأي العوامل لها تأثير ضئيل أو ليس لها تأثير، وبالتالي يتم استبعادها من النموذج، ومن ثم الحصول على نموذج للعوامل الأكثر فعالية (Henson and Roberts, 2006).

وقد تم استخدام التحليل العاملي الاستكشافي في اطار الدراسة الحالية لتحديد العوامل الرئيسية التي حددت متغيرات الدراسة والتباين الذي تفسره العوامل المحدده، وذلك بالاعتماد على تحليل المكونات الأساسية والذي يعتمد على بناء نموذج تستند فيه العوامل الى التباين الكلي ومقياس Kaiser-Meyer-Olkin KMO والذي يسعى الى قياس كفاية العينة وملاءمتها، وحتى تكون البيانات صالحة للاستخدام يجب ألا تقل قيمته عن ٠,٥ وباستخدام التحليل العاملي الاستكشافي ببرنامج SPSS V.26 لعينة قوامها (٤١٦ مفردة، ٤٥ عبارة) موزعة الى ١٤ عبارة لقياس أوجه القصور الحالية المتعلقة بكلٍ من المعالجات المحاسبية والخصائص النوعية، بالاضافة الى ٩ عبارات لقياس متطلبات تطبيق معيار التقرير المالي الدولي رقم (١٧) فيما يتعلق بالاعتراف والقياس والعرض والإفصاح المحاسبي لعقود التأمين، وأخيراً ٢٢ عبارة لقياس تطور أساليب القياس والافصاح المحاسبي الناتج من تطبيق معيار التقرير المالي الدولي رقم (١٧) الخاص بعقود التأمين. وكانت نتائج التحليل العاملي على النحو التالي:

جدول رقم (٢): نتائج مقياس KMO & Bartlett's Test لمتغيرات الدراسة

المتغير	الأبعاد	معامل KMO	Bartlett's Test	
			مربع كاي	مستوى المعنوية
أوجه القصور الحالية	أوجه القصور المتعلقة بالمعالجات المحاسبية	0.785	190.515	0.000
	أوجه القصور المتعلقة بالخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية	0.804	225.304	0.000
تطور أساليب القياس والافصاح المحاسبي	تطوير أساليب القياس المحاسبي	0.867	385.290	0.000
	تطوير أساليب الافصاح المحاسبي	0.595	106.019	0.000

يوضح الجدول السابق أن مقياس KMO لكافة المتغيرات المدرجة بالدراسة أكبر من ٠,٥ بالاضافة الى أن نتائج اختبار Bartlett's Test لكافة أبعاد ومتغيرات الدراسة معنوية، وباتالي فان البيانات ذات جودة عالية وصالحة لاجراء اختبار التحليل العاملي الاستكشافي.

٢/٢/٢/٥/٥ التحليل العاملي التوكيدي

التحليل العاملي التوكيدي يتم استخدامه في حالة اذا كانت هناك معرفة لدى الباحث بوجود علاقة بين المتغيرات، ووفقاً للدراسات السابقة فانه يفترض وجود علاقة بين المتغيرات المقاسة والمتغيرات الكامنة ثم يؤكد هذه العلاقة من خلال هذا التحليل (Byrne, 2010). كما يتم استخدامه للتأكد من الصدق البنائي لمقياس الدراسة ومن صحة النموذج وصلاحيته، والتأكد من مطابقته لبيانات الدراسة قبل اجراء اختبار الفروض وذلك من خلال صياغة النموذج النظري للدراسة كما هو موضح بالشكل رقم (٤-١) وتقييمه ثم محاولة تعديله، عن طريق حذف العبارات التي تكون معاملات تحميلها على المتغيرات ضعيفة. وبعد ذلك يتم صياغة نموذج القياس وتقييمه وفقاً لمعايير تقييم الصدق التقاربي والتمايزي ثم يتم اختبار الفروض وفقاً للنموذج الهيكلي. وفي ضوء النموذج النظري الذي أعدته الباحثة وفقاً للدراسات السابقة التي تم الاعتماد عليها، وكذلك نتائج التحليل العاملي الاستكشافي، يتم تقييم النموذج النظري سعياً نحو بناء النموذج الهيكلي للدراسة وذلك من خلال نموذج القياس أحادي المستوى، ويمكن توضيح ذلك على النحو التالي:

- نموذج القياس أحادي المستوى:

- صلاحية نموذج الدراسة للقياس أحادي المستوى:

تم تقييم نموذج القياس من خلال تقييم الصدق التقاربي والتمايزي وثبات عبارات المقياس من أجل تحقيق درجة كافية من الثبات الداخلي الذي يتمتع به المقياس وذلك باتباع الخطوات التالية:

- تحديد المعاملات المعيارية (Standardized loading) لتقييم صدق مكونات عبارات المقياس.

- حساب معامل الثبات المركب (Composite Reliability) ومعامل ألفا كرونباخ للوقوف على ثبات الاتساق الداخلي للمقياس.

- قياس الصدق التقاربي والتمايزي باستخدام متوسط التباين المستخرج (Square Average Variance Extracted AVE & Root of AVE)

ويوضح الجدول التالي رقم (٣) نتائج التحليل الاحصائي فيما يخص صلاحية متغيرات الدراسة للنموذج أحادي المستوى:

جدول رقم (٣) صلاحية المتغيير الاول للدراسة للنموذج أحادي المستوى

الأبعاد	معاملات التحميل والثبات		الصدق التقاربي	
	العبارة	معامل التحميل	معامل الثبات	التباين المستخلص AVE	الثبات المركب CR
أوجه القصور المتعلقة بالمعالجات المحاسبية	Q1	0.670	0.775	0.683	0.766
	Q2	0.672			
	Q3	0.688			
	Q4	0.716			
	Q5	0.667			
	Q6	0.658			
	Q7	0.691			
	Q8	0.702			
أوجه القصور المتعلقة بالخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية	Q9	0.616	0.810	0.642	0.635
	Q10	0.692			
	Q11	0.660			
	Q12	0.640			
	Q13	0.611			
	Q14	0.632			

جدول رقم (٤) صلاحية المتغيير الثاني للدراسة للنموذج أحادي المستوى

الأبعاد	معاملات التحميل والثبات			الصدق التقريبي	
	العبارة	معامل التحميل	معامل الثبات	التباين المستخلص AVE	الثبات المركب CR
تطوير أساليب القياس المحاسبي	Q24	0.647	0.785	0.671	0.789
	Q25	0.684			
	Q26	0.738			
	Q27	0.629			
	Q28	0.640			
	Q29	0.632			
	Q30	0.697			
	Q31	0.684			
	Q32	0.731			
	Q33	0.631			
تطوير اساليب الافصاح المحاسبي	Q34	0.629	0.781	0.674	0.820
	Q35	0.711			
	Q36	0.658			
	Q37	0.704			
	Q38	0.677			
	Q39	0.684			
	Q40	0.613			
	Q41	0.692			
	Q42	0.669			
	Q43	0.667			
	Q44	0.725			
	Q45	0.659			

ويتضح لدى الباحثة من النتائج المعروضة بالجدولي السابقين مجموعة الملاحظات التي يمكن توضيحها فيما يلي:

- جميع المعاملات المعيارية مقبولة حيث يرى Hair, et al., (2010) أن قيم المعاملات المعيارية المقبولة لابد وأن تكون مساوية أو أكبر من ٠,٥، ومن ثم لن يتم حذف أي عبارة من عبارات قائمة الاستقصاء.

- أن قيم الصدق التقاربي المعبر عنه بمتوسط التباين المستخلص (AVE) والثبات المركب (CR) ذات قيم كبيرة، حيث كانت قيم الثبات المركب أكبر من ٠,٥، ومن ثم قبول الصدق التقاربي للنموذج وذلك لارتفاع متوسط التباين عن ٠,٥ حيث أن قيم AVE المقبولة لابد وأن تكون مساوية أو أكبر من ٠,٥.

- أظهرت نتائج اختبار الثبات أن جميع معاملات ألفا كرونباخ مقبولة حيث يرى Hair, et al. (2010) أن قيم ألفا المقبولة لابد وأن تتراوح بين ٠,٦ الى ٠,٧ في حين أن القيم أكبر من ٠,٧ تشير الى درجة أعلى من الاعتمادية على المقاييس المستخدمة.

٣/٢/٢/٥/٥ نتائج اختبارات الفروض الاحصائية للدراسة:

يمكن للباحثة اختبارات الفروض الاحصائية باستخدام الاختبارات التي تتوافق مع طبيعة كل فرض حسب المتغيرات واتجاه الفرض وذلك على النحو التالي:

١/٣/٢/٢/٥/٥ نتيجة اختبار الفرض الاحصائي الأول للدراسة:

ينص الفرض الاحصائي الأول للدراسة على **"لا توجد فروق جوهرية ذات دلالة احصائية بين آراء عينة الدراسة بشأن أوجه القصور المتعلقة بالمعالجات المحاسبية بشركات التأمين في ضوء تطبيق معيار التقرير المالي الدولي رقم (٤)"** ولغرض اختبار هذا الفرض الاحصائي فقد تم الاعتماد على اختبارات لامعلمية تتمثل في اختبار مان ويتني للمتغيرات الديموغرافية الزوجية مثل النوع، واختبار كروسيكال والس للمتغيرات الديموغرافية متعددة الأوجه مثل الحالة الاجتماعية، والعمر، ومستوى التعليم، والمستوى الوظيفي، ومستوى الخبرة، وقد أسفرت نتائج التحليل الاحصائي عن الجدول رقم (٥) التالي:

جدول رقم (٥): نتيجة اختبار الفروق المعنوية لآراء عينة الدراسة بشأن أوجه القصور المتعلقة بالمعالجات المحاسبية بشركات التأمين في ضوء تطبيق معيار التقرير المالي الدولي رقم (٤)

المتغيرات	العينة حسب النوع	ترتيب الوسط الحسابي	قيمة Z	مستوى المعنوية
النوع	ذكر	٢,١٠٤	٠,٨١٦	٠,٧٤٥
	أنثى	١,٨٧٢		
المتغيرات	**العينة حسب الفئة العمرية**	**كا٢**		**مستوى المعنوية**
الحالة الاجتماعية	أعزب	١٨,١٣		٠,٠٦
	متزوج			
	أخرى			
العمر	أقل من ٣٠ سنة	13.37		0.08
	من ٣٠ سنة لأقل من ٤٠ سنة			
	من ٤٠ سنة لأقل من ٥٠ سنة			
	أكثر من ٥٠ سنة			
المستوى التعليمي	دكتوراه	8.14		0.24
	ماجستير			
	دبلوم دراسات عليا			
	بكالوريوس			
المستوى الوظيفي	محاسب	6.27		0.08
	مراجع			
	مدير مالي			
	رئيس مجلس ادارة			
	عضو هيئة تدريس			
مستوى الخبرة	أقل من ١٠ سنوات	3.55		0.62
	من ١٠ سنوات لأقل من ١٥ سنة			
	من ١٥ سنة لأقل من ٢٠ سنة			
	أكثر من ٢٠ سنة			

ويتضح للباحثة من خلال الجدول رقم (٥) النتائج التالية:

- بلغت قيمة z الناتجة من اختبار مان ويتني ٠,٨١٦ بمستوى معنوية ٠,٧٤٥ وهي أكبر من ٥٪ مما يشير الى عدم وجود أي فروق معنوية تتعلق باختلاف النوع كأحد الخصائص الديموغرافية تؤثر على آراء عينة الدراسة بشأن أوجه القصور المتعلقة بالمعالجات المحاسبية بشركات التأمين في ضوء تطبيق معيار التقرير المالي الدولي رقم (٤)

- بلغت قيمة كا٢ الناتجة من اختبار كروسيكال والس ١٨,١٣ بمستوى معنوية ٠,٠٦ وهي أكبر من ٥٪ مما يشير الى عدم وجود أي فروق معنوية تتعلق باختلاف الحالة الاجتماعية كأحد

الخصائص الديموغرافية تؤثر على آراء عينة الدراسة بشأن أوجه القصور المتعلقة بالمعالجات المحاسبية بشركات التأمين في ضوء تطبيق معيار التقرير المالي الدولي رقم (٤)

- بلغت قيمة كا٢ الناتجة من اختبار كروسيكال والس ١٣,٣٧ بمستوى معنوية ٠,٠٨ وهي أكبر من ٥٪ مما يشير الى عدم وجود أي فروق معنوية تتعلق باختلاف العمر كأحد الخصائص الديموغرافية تؤثر على آراء عينة الدراسة بشأن أوجه القصور المتعلقة بالمعالجات المحاسبية بشركات التأمين في ضوء تطبيق معيار التقرير المالي الدولي رقم (٤)

- بلغت قيمة كا٢ الناتجة من اختبار كروسيكال والس ٨,١٤ بمستوى معنوية ٠,٢٤ وهي أكبر من ٥٪ مما يشير الى عدم وجود أي فروق معنوية تتعلق باختلاف المستوى التعليمي كأحد الخصائص الديموغرافية تؤثر على آراء عينة الدراسة بشأن أوجه القصور المتعلقة بالمعالجات المحاسبية بشركات التأمين في ضوء تطبيق معيار التقرير المالي الدولي رقم (٤)

- بلغت قيمة كا٢ الناتجة من اختبار كروسيكال والس ٦,٢٧ بمستوى معنوية ٠,٠٨ وهي أكبر من ٥٪ مما يشير الى عدم وجود أي فروق معنوية تتعلق باختلاف المستوى الوظيفي كأحد الخصائص الديموغرافية تؤثر على آراء عينة الدراسة بشأن أوجه القصور المتعلقة بالمعالجات المحاسبية بشركات التأمين في ضوء تطبيق معيار التقرير المالي الدولي رقم (٤)

- بلغت قيمة كا٢ الناتجة من اختبار كروسيكال والس ٣,٥٥ بمستوى معنوية ٠,٦٢ وهي أكبر من ٥٪ مما يشير الى عدم وجود أي فروق معنوية تتعلق باختلاف مستوى الخبرة كأحد الخصائص الديموغرافية تؤثر على آراء عينة الدراسة بشأن أوجه القصور المتعلقة بالمعالجات المحاسبية بشركات التأمين في ضوء تطبيق معيار التقرير المالي الدولي رقم (٤)

وتأسيساً على ذلك يمكن للباحثة قبول الفرض الاحصائي العدم الأول على الشكل التالي: **"لا توجد فروق جوهرية ذات دلالة احصائية بين آراء عينة الدراسة بشأن أوجه القصور المتعلقة بالمعالجات المحاسبية بشركات التأمين في ضوء تطبيق معيار التقرير المالي الدولي رقم (٤)"**. وتشير تلك النتيجة الى اتفاق عينة الدراسة على وجود قصور تتعلق بالمعالجات المحاسبية بشركات التأمين في ضوء تطبيق معيار التقرير المالي الدولي رقم (٤).

٢/٣/٢/٢/٥/٥ نتيجة اختبار الفرض الاحصائي الثاني للدراسة:

ينص الفرض الاحصائي الثاني على **"لا توجد فروق جوهرية ذات دلالة احصائية بين آراء عينة الدراسة بشأن أوجه القصور المحاسبية المتعلقة بالخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية بشركات التأمين في ضوء تطبيق IFRS 4**ولغرض اختبار الفرض تم الاعتماد على اختبارات لامعلمية تتمثل في اختبار مان ويتني للمتغيرات الديموغرافية الزوجية مثل النوع، واختبار كروسيكال والس للمتغيرات الديموغرافية متعددة الأوجه مثل الحالة الاجتماعية، والعمر، ومستوى التعليم، والمستوى الوظيفي، ومستوى الخبرة، وقد أسفرت النتائج عن ما يلي:

جدول رقم (٦): نتيجة اختبار الفروق المعنوية لآراء عينة الدراسة بشأن أوجه القصور المتعلقة بالخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية بشركات التأمين في ضوء تطبيق معيار التقرير المالي الدولي رقم (٤)

المتغيرات	العينة حسب النوع	ترتيب وسط حسابي	قيمة Z	مستوى المعنوية
النوع	ذكر	٢,٣١١	٢,٦٢٤	٠,٠٨٤
	أنثى	٢,١٠٧		
المتغيرات	**العينة حسب الفئة العمرية**	**كا٢**		**مستوى المعنوية**
الحالة الاجتماعية	أعزب	٧,٢٢		٠,٠٩
	متزوج			
	أخرى			
العمر	أقل من ٣٠ سنة	12.63		0.43
	من ٣٠ سنة لأقل من ٤٠ سنة			
	من ٤٠ سنة لأقل من ٥٠ سنة			
	أكثر من ٥٠ سنة			
المستوى التعليمي	دكتوراه	4.67		0.21
	ماجستير			
	دبلوم دراسات عليا			
	بكالوريوس			
المستوى الوظيفي	محاسب	23.24		0.62
	مراجع			
	مدير مالي			
	رئيس مجلس ادارة			
	عضو هيئة تدريس			
مستوى الخبرة	أقل من ١٠ سنوات	19.43		0.42
	من ١٠ سنوات لأقل من ١٥ سنة			
	من ١٥ سنة لأقل من ٢٠ سنة			
	أكثر من ٢٠ سنة			

ويتضح للباحثة من خلال الجدول رقم (٦) النتائج التالية:

- بلغت قيمة z الناتجة من اختبار مان ويتني ٢,٦٢٤ بمستوى معنوية ٠,٠٨٤ وهي أكبر من ٥٪ مما يشير الى عدم وجود أي فروق معنوية تتعلق باختلاف النوع كأحد الخصائص الديموغرافية تؤثر على آراء عينة الدراسة بشأن أوجه القصور المتعلقة بالخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية بشركات التأمين في ضوء تطبيق معيار التقرير المالي الدولي رقم (٤)

- بلغت قيمة كا٢ الناتجة من اختبار كروسيكال والس ٧,٢٢ بمستوى معنوية ٠,٠٩ وهي أكبر من ٥٪ مما يشير الى عدم وجود أي فروق معنوية تتعلق باختلاف الحالة الاجتماعية كأحد الخصائص الديموغرافية تؤثر على آراء عينة الدراسة بشأن أوجه القصور المتعلقة بالخصائص

النوعية للمعلومات المحاسبية بشركات التأمين في ضوء تطبيق معيار التقرير المالي الدولي رقم (٤).

- بلغت قيمة كا٢ الناتجة من اختبار كروسيكال والس ١٢,٦٣ بمستوى معنوية ٠,٤٣ وهي أكبر من ٥٪ مما يشير الى عدم وجود أي فروق معنوية تتعلق باختلاف العمر كأحد الخصائص الديموغرافية تؤثر على آراء عينة الدراسة بشأن أوجه القصور المتعلقة بالخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية بشركات التأمين في ضوء تطبيق معيار التقرير المالي الدولي رقم (٤).

- بلغت قيمة كا٢ الناتجة من اختبار كروسيكال والس ٤,٦٧ بمستوى معنوية ٠,٢١ وهي أكبر من ٥٪ مما يشير الى عدم وجود أي فروق معنوية تتعلق باختلاف المستوى التعليمي كأحد الخصائص الديموغرافية تؤثر على آراء عينة الدراسة بشأن أوجه القصور المتعلقة بالخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية بشركات التأمين في ضوء تطبيق معيار التقرير المالي الدولي رقم (٤).

- بلغت قيمة كا٢ الناتجة من اختبار كروسيكال والس ٢٣,٢٤ بمستوى معنوية ٠,٦٢ وهي أكبر من ٥٪ مما يشير الى عدم وجود أي فروق معنوية تتعلق باختلاف المستوى الوظيفي كأحد الخصائص الديموغرافية تؤثر على آراء عينة الدراسة بشأن أوجه القصور المتعلقة بالخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية بشركات التأمين في ضوء تطبيق معيار التقرير المالي الدولي رقم (٤).

- بلغت قيمة كا٢ الناتجة من اختبار كروسيكال والس ١٩,٤٣ بمستوى معنوية ٠,٤٢ وهي أكبر من ٥٪ مما يشير الى عدم وجود أي فروق معنوية تتعلق باختلاف مستوى الخبرة كأحد الخصائص الديموغرافية تؤثر على آراء عينة الدراسة بشأن أوجه القصور المتعلقة بالخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية بشركات التأمين في ضوء تطبيق معيار التقرير المالي الدولي رقم (٤).

وتأسيساً على ذلك يمكن للباحثة قبول الفرض الاحصائي العدم الثاني على الشكل التالي: " **لا توجد فروق جوهرية ذات دلالة احصائية بين آراء عينة الدراسة بشأن أوجه القصور المحاسبية المتعلقة بالخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية بشركات التأمين في ضوء تطبيق معيار التقرير المالي الدولي رقم (٤)**". وتشير تلك النتيجة الى اتفاق عينة الدراسة على وجود قصور تتعلق بالخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية بشركات التأمين في ضوء تطبيق معيار التقرير المالي الدولي رقم (٤).

٣/٣/٢/٢/٥/٥ نتيجة اختبار الفرض الاحصائي الثالث للدراسة:

ينص الفرض الاحصائي الثالث للدراسة على **"لا يوجد تأثير ذو دلالة احصائية لتطبيق معيار التقرير المالي الدولي رقم (١٧) الخاص بعقود التأمين على تطوير اساليب القياس المحاسبي بشركات التأمين"** ولغرض اختبار هذا الفرض الاحصائي فقد تم الاعتماد على أسلوب تحليل الانحدار البسيط، وقد أسفرت نتائج التحليل الاحصائي عن الجدول رقم (٧) التالي:

جدول رقم (٧): نتيجة اختبار أثر تطبيق معيار التقرير المالي الدولي رقم (١٧) الخاص بعقود التأمين على تطوير اساليب القياس المحاسبي بشركات التأمين

النموذج	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة ف	المعنوية	معامل التفسير	معامل الارتباط
الانحدار	١١٤,٦٦٣	١	١١٤,٦٦٣	٢٤٤,٢٤١	٠,٠٠٠	٠,٤٣٥	٠,٦٦٠
البواقي	١٤٨,٨٢١	٤١٥	٠,٤٦٩				
الاجمالي	٢٦٣,٤٨٤	٤١٦					

يتضح من الجدول السابق ما يلي:

- ثبوت معنوية نموذج الانحدار، حيث بلغت قيمة (ف = ٢٤٤,٢٤١) وذلك عند مستوى معنوية α=٥٪.

- بلغ معامل التفسير (R^2) ٠,٤٣٥ وهذا يعني أن تطبيق معيار التقرير المالي الدولي رقم (١٧) الخاص بعقود التأمين يفسر ٤٣,٥٪ من التغير الذي يحدث في تطوير اساليب القياس المحاسبي بشركات التأمين، والباقي ٥٦,٥٪ يرجع لعوامل لم تدخل في النموذج.

- وجود تأثير معنوي طردي لتطبيق معيار التقرير المالي الدولي رقم (١٧) الخاص بعقود التأمين على تطوير اساليب القياس المحاسبي بشركات التأمين، حيث بلغت قيمة المعنوية (٠,٠٠٠) وهي أقل من مستوى المعنوية ٥٪، وترجع الباحثة ذلك الى وجود علاقة ارتباط طردية معنوية بينهما قدرها (٠,٦٦٠).

- في ضوء ذلك يتضح رفض الفرض العدم وقبول الفرض البديل الذي ينص على "يوجد تأثير معنوي طردي لتطبيق معيار التقرير المالي الدولي رقم (١٧) الخاص بعقود التأمين على تطوير اساليب القياس المحاسبي بشركات التأمين، ويمكن صياغة معادلة نموذج الانحدار بين المتغيرين كما يلي:

$$Y= a + \beta X + \varepsilon$$

$$Y= 0.102 + 0.958 X + 0.77$$

حيث إن Y هي تطوير اساليب القياس المحاسبي بشركات التأمين، X هي تطبيق معيار التقرير المالي الدولي رقم (١٧) الخاص بعقود التأمين، a ثابت الانحدار، ε هي الخطأ العشوائي لمعادلة الانحدار.

٤/٣/٢/٢/٥/٥ نتيجة اختبار الفرض الاحصائي الرابع للدراسة:

ينص الفرض الاحصائي الرابع للدراسة على **"لا يوجد تأثير ذو دلالة احصائية لتطبيق معيار التقرير المالي الدولي رقم (١٧) الخاص بعقود التأمين على تطوير اساليب الافصاح المحاسبي بشركات التأمين"** ولغرض اختبار هذا الفرض الاحصائي فقد تم الاعتماد على أسلوب تحليل الانحدار البسيط، وقد أسفرت نتائج التحليل الاحصائي عن الجدول رقم (٨)التالي:

جدول رقم (٨): نتيجة اختبار أثر تطبيق معيار التقرير المالي الدولي رقم (١٧) الخاص بعقود التأمين على تطوير اساليب الافصاح المحاسبي بشركات التأمين

النموذج	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة ف	المعنوية	معامل التفسير	معامل الارتباط
الانحدار	٩٨,٣٣٧	١	٩٨,٣٣٧	١٨٨,٧٥٨	٠,٠٠٠	٠,٣٧٣	٠,٦١١
البواقي	١٦٥,١٤٧	٣١٧	٠,٥٢١				
الاجمالي	٢٦٣,٤٨٤	٣١٨					

يتضح من الجدول السابق ما يلي:

- ثبوت معنوية نموذج الانحدار، حيث بلغت قيمة (ف = ١٨٨,٧٥٨) وذلك عند مستوى معنوية α=٥٪.

- بلغ معامل التفسير (R^2) ٠,٣٧٣ وهذا يعني أن تطبيق معيار التقرير المالي الدولي رقم (١٧) الخاص بعقود التأمين يفسر ٣٧,٣٪ من التغير الذي يحدث في تطوير اساليب الافصاح المحاسبي بشركات التأمين، والباقي ٦٢,٧٪ يرجع لعوامل لم تدخل في النموذج.

- وجود تأثير معنوي طردي لتطبيق معيار التقرير المالي الدولي رقم (١٧) الخاص بعقود التأمين على تطوير اساليب الافصاح المحاسبي بشركات التأمين، حيث بلغت قيمة المعنوية (٠,٠٠٠) وهي أقل من مستوى المعنوية ٥٪، وترجع الباحثة ذلك الى وجود علاقة ارتباط طردية معنوية بينهما قدرها (٠,٦١١).

- في ضوء ذلك يتضح رفض الفرض العدم وقبول الفرض البديل الذي ينص على "يوجد تأثير معنوي طردي لتطبيق معيار التقرير المالي الدولي رقم (١٧) الخاص بعقود التأمين على تطوير اساليب الافصاح المحاسبي بشركات التأمين، ويمكن صياغة معادلة نموذج الانحدار بين المتغيرين كما يلي:

$$Y= a + \beta X + \varepsilon$$

$$Y= 0.115 + 0.827 X + 0.63$$

حيث إن Y هي تطوير اساليب الافصاح المحاسبي بشركات التأمين، X هي تطبيق معيار التقرير المالي الدولي رقم (١٧) الخاص بعقود التأمين، a ثابت الانحدار، ε هي الخطأ العشوائي لمعادلة الانحدار.

٣/٥/٥ النتائج

- وجود قصور تتعلق بالمعالجات المحاسبية بشركات التأمين في ضوء تطبيق معيار التقرير المالي الدولي رقم (٤) ، حيث تواجه شركات التأمين صعوبة في قياس عقود التأمين وإنخفاض الشفافية والإفصاح المحاسبي الكافي، وعدم وجود متطلبات محددة بشأن عمليات التجميع، الأعتراف، التعديل وإلغاء الإعتراف بعقود التأمين بعد التأسيس، وبالتالي لا تستطيع توفير تقارير مالية يمكن الثقة فيها والإعتماد عليها في إتخاذ القرار.

- وجود قصور تتعلق بالخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية بشركات التأمين في ضوء تطبيق معيار التقرير المالي الدولي رقم (٤)، حيث تفتقر شركات التأمين لإهم خصائص جوده المعلومات المحاسبية وهي (الملائمة، التمثيل الصادق، وإمكانية مقارنة وفهم عقود التأمين)، وإنخفاض الدقه والمصدقية للتدفقات النقدية المستقبلية و للحسابات الختامية للشركات، وبالتالي أدي ذلك إلى إنخفاض الإستثمارات في شركات التأمين.

- يوجد تأثير معنوي طردي لتطبيق معيار التقرير المالي الدولي رقم (١٧) على تطوير أساليب القياس المحاسبي بشركات التأمين، فمن المتوقع أن تساعد متطلبات معيار التقرير المالي الدولي (١٧) الخاصة بالقياس على تطوير أساليب القياس المحاسبي المستخدمة حالياً، والقياس بشكل أدق لما تطلبه المعيار من وجود أساس ثابت للقياس ووضع ثلاث مناهج موحده للقياس، وإستخدام معدلات السوق الحالية التي تعكس وجه نظر الشركة، وتوحيد طريقة تقييم الاصول والالتزامات.

- يوجد تأثير معنوي طردي لتطبيق معيار التقرير المالي الدولي رقم (١٧) على تطوير أساليب الإفصاح المحاسبي بشركات التأمين، فمن المتوقع أن تساعد متطلبات معيار التقرير المالي الدولي رقم (١٧) الخاصة بالإفصاح المحاسبي على تطوير أساليب الإفصاح المحاسبي المطبقة حالياً، وتوفير المزيد من الإفصاحات لما يتطلبه المعيار من الإفصاحات الكافية عن جميع تسويات عقود التأمين.

٤/٥/٥ التوصيات:

بناءً على نتائج الدراسة، فإن الباحثين يوصيان بما يلي:

- ضرورة قيام شركات التأمين باستيفاء متطلبات تطبيق معيار التقرير المالي الدولي رقم (١٧) للإتجاه نحو تطبيقه خاصة فيما يتعلق بنماذج القياس ومتطلبات العرض والإفصاح.

- ضرورة قيام الهيئة العامة للرقابة المالية بإعداد برامج تدريبية لتأهيل معدي التقارير المالية والمراقبين الماليين بشركات التأمين لتطبيق معيار التقرير المالي الدولي رقم (١٧) بسوق التأمين المصري،

- ضرورة إصدار مكاتب المحاسبة والمراجعة الكبرى المزيد من ارشادات تطبيق معيار التقرير المالي الدولي رقم (١٧) حتى تكون دليلاً ومرجعاً لكل من معدي التقارير المالية بشركات التأمين ومراقبي الحسابات.

- ضرورة إجراء العديد من الدراسات والأبحاث المتعلقة بأثر تطبيق معيار التقرير المالي الدولي رقم (١٧) على تحسين جودة التقارير المالية بشركات التأمين،

- ضرورة إدراج معيار التقرير المالي الدولي رقم (١٧) ضمن محتوى مقرر المحاسبة في المنشآت المالية بكليات التجارة بالجامعات المصرية حتى يتم الربط بين الممارسة العملية والدراسة الأكاديمية بهدف مواكبة المستجدات في بيئة الأعمال الدولية وإمداد سوق العمل بخريجين متميزين.

مجالات البحث المقترحة:

في ضوء ما تم التوصل إليه من نتائج هناك عدد من الموضوعات يمكن ان تتناولها البحوث المستقبلية مثل:

١- مدى جاهزية سوق التأمين المصري لتطبيق معيار التقرير المالي الدولي رقم (١٧)

٢- دراسة تأثير معيار التقرير المالي الدولي رقم (١٧) على جودة الإفصاح عن المعلومات المستقبلية.

٣- دراسة أثر تطبيق معيار التقرير المالي الدولي رقم (١٧) على جودة التقارير المالية لشركات التأمين

المراجع

- إبراهيم، نبيل عبد الرؤف (٢٠١٨) دراسة تحليلية للمحاسبة عن عقود التأمين في ظل معيار المحاسبة الدولي IFRS:17 "بالتطبيق على شركات التأمين المصرية"، **مجلة الإسكندرية للبحوث المحاسبية**،كلية التجارة، العدد الثاني، المجلد الثاني، جامعة الإسكندرية.

- ألعراقى، السيد (٢٠١٥)، إطار مقترح للقياس والإفصاح لعقود التأمين في ضوء معايير التقارير المالية الدولية: دراسة اختبارية، **رسالة دكتوراة في المحاسبة غير منشورة** ، كلية التجارة ، جامعة بنها.

- ألنجار، سامح محمد أمين (٢٠١٩)، دراسة تحليلية لأثر تطبيق معيار التقرير المالي الدولي IFRS 17 على تطوير القياس والإفصاح المحاسبي وتحسين جودة التقارير المالية لشركات التأمين المصرية-دراسة إختبارية، **مجلة البحوث المحاسبية**، كلية التجارة، العدد الأول، المجلد الأول، جامعة طنطا.

- تمراز، محمد حامد مصطفي، حمد الله، أحمد السيد علي، فتحي، داليا سمير عبدالعزيز، (٢٠٢٠). دراسة تحليلية نقدية لمعيار التقرير المالي الدولي رقم ١٧ بشأن عقود التأمين. **مجلة الدراسات والبحوث التجارية**، كلية التجارة، جامعة بنها، س٤٠، ع٤، صـ(٣٣٧-٣٧٨).

- تمراز، محمد حامد مصطفي، حمد الله، أحمد السيد علي، فتحي، داليا سمير عبدالعزيز، (٢٠٢٠). التطور التاريخي لمعايير المحاسبة عن عقود التأمين: دراسة نظرية تحليلية. **مجلة الدراسات والبحوث التجارية**، كلية التجارة، جامعة بنها، س٤٠، ع٤، صـ(٣٧٩-٤٠٠).

- تمراز، محمد محمد حامد (٢٠١٩)، دور معايير التقرير المالي الدولية في الحد من مشكلات المحاسبة عن عقود التأمين: دراسة ميدانية، **مجلة الدراسات والبحوث المحاسبية**، كلية التجارة، العدد الأول، المجلد الأول، جامعة بنها.

- سالم، سامح سالم عوض، (٢٠٢٢)، تقييم مدى ملاءمة مؤشرات الأداء المالي بشركات التأمين المصرية في ضوء التطبيق المرتقب لمعيار IRS17 (عقود التأمين) "دراسة ميدانية"، **المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والإدارية**، كلية التجارة، جامعة مدينة السادات، المجلد الثالث عشر، العدد الثاني، صـ(١٧٥-٢١٢).

- شحاتة، محمد موسى علي (٢٠١٩)، دور تطبيق معيار عقود التأمين (IFRS:17) في تفعيل العلاقة بين الملاءة المالية وربحية إستثمارات شركات التأمين المصرية، **مجلة الإسكندرية للبحوث المحاسبية**،كلية التجارة، العدد الثالث، المجلد الثالث، جامعة الإسكندرية.

- غالي، أشرف والفار، محمد (٢٠١٨)، تقييم مدى فعالية المحتوى المعلوماتي لمعيار عقود التأمين (IFRS 17) على تعزيز الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية: دليل ميداني من البيئة

المصرية، **مجلة الفكر المحاسبي**،كلية التجارة، العدد الثاني، المجلد الثاني والعشرون، جامعة عين شمس.

- Adams, J., Khan, H. T., Raeside, R., & White, D. I. (2007). Research methods for graduate business and social science students. SAGE publications India.

- Dahiyat, A., & Owais, W. (2021). The expected impact of applying IFRS (17) insurance contracts on the quality of financial reports. *Accounting*, *7*(3), 581-590.

- Hair, Jr J. F., Black, W.C., Babin, J. B. and A. (2014). Multivariate data analysis (7th ed.). Pearson Prentice Hall.

- Henson, R. K. and J. K. Roberts (2006). "Use of exploratory factor analysis in published research common errors and some comment on improved practice." Educational and Psychological measurement 66(3): 393-416.

- International Financial Reporting Standards No. 17 insurance contracts (IFRS 17), (1:114).

- Istrate, C. A. (2017). "Insurance contracts under IFRS-Evaluation and perspectives ". Eufre 2017, (91:106).

- KPMG, (2017). "First impression: IFRS 17 insurance contracts " publication No (134753), (1:184). Available at: http://www.kpmg.com/ifrs

- Matti, R. (2020). "Expected Effects of IFRS 17 on the Transparency and Comparability of Insurance Companies' Financial Statements". Master thesis, Jyvaskyla University School of Business and Economics. (1:69).

- Mignolet, F. (2017). A study on the expected impact of IFRS 17 on the transparency of financial statements of insurance companies. Dissertation MD, Master thesis, HEC – management school. university of liege, (1:69).

- OWAIS, W. O., & DAHIYAT, A. A. (2021). Readiness and Challenges for Applying IFRS 17 (Insurance Contracts): The Case of Jordanian

Insurance Companies. The Journal of Asian Finance, Economics and Business, 8(3), 277-286.

- Piedra Luna, J. H. (2018). The future accounting in insurance companies: The International Financial Reporting Standard 17-Insurance contracts. Academic unit of business sciences technical university of Machala, (5:20).

- PWC, (2017). "In Depth A look at current financial Reporting issues IFRS 17 marks a New Epoch for insurance contracts accounting. (1:78). available at: http://www.PWC.com/sg/en/insurance/assets/ifrs17-curret-financial-reporting.pdf.

- PWC, (2019). "IFRS 17 insurance contracts: An illustration – financial statements presentation and disclosures". Avalilable at: www.pwc.com/insurance .

- Saunders, M., Thornhill, A. & Lewis, P. (2009). Research methods for business students. London: Financial Times Prentice Hall.

- Taherdoost, H., Sahibuddin, S., & Jalaliyoon, N. (2014). Exploratory factor analysis; concepts and theory. Advances in Applied and Pure Mathematics.

- Widing, B., & Jansson, J. (2018). Valuation Practices of IFRS 17. Degree projects in financial mathematics, Royal institute of technology, (1:76).

Studying expected effect of applying IFRS 17 on the Accounting Measurement and Disclosure of Insurance Companies

Sara Abdullah Abdulazeez and Dr. Dalia Adel Abbas

ABSTRACT

The study aimed to analyze the requirements of the IFRS 17 standard with regard to the recognition, measurement, presentation and accounting disclosure of insurance contracts, And an analysis of the expected impact of its application on accounting measurement and disclosure for insurance companies, And identifying the most prominent accounting problems facing these companies in light of the application of the IFRS 4 standard, To achieve the objective of the research, the field study relied on designing a list of questionnaires that were distributed to practitioners of the accounting and auditing profession in insurance companies, And faculty members specializing in accounting, include a set of questions to measure the variables of the study and depend on the five-point Likert scale, Where the questionnaire was developed during the period from 10/3/2023 to 20/4/2023, the response was 416 lists valid for analysis, The results showed that there was a direct significant effect of applying the standard on the development of accounting measurement and disclosure methods in insurance companies, Its requirements are expected to help develop the accounting measurement and disclosure methods currently used, and measure more accurately, and provide more adequate disclosures on all insurance contract settlements.

Key words: IFRS 17, accounting measurement and disclosure, insurance companies.